الاستثمار الأجنبي لتنويع مصادر الدخل وإمكانية استفادة اليمن من بعض التجارب
(تجربة جمهورية مصر ودولة الإمارات العربية أنموذجا)

عمر محمد صالح القفيش
قسم الاقتصاد الدولي-كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة عدن
alqorech@gmail.com
DOI: https://doi.org/10.56807/buj.v4i2.270

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تجارب الدول الناجحة (تجربة جمهورية مصر، دولة الإمارات العربية المتحدة) في الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر في تنويع مصادر الدخل، والاستفادة من تجارب هذه الدول التي انتهجت سياسة تنويع مصادر الدخل ومدى تطبيقها في اليمن، وأيضًا التعرف على مؤهلات في اليمن قد تفيدها في تنويع مصادر الدخل.

واستخدمت الدارسة المنهج الكيفي والتحليلي وكذا دراسة تجارب بعض الدول التي حققت نجاحات في مجال تنويع مصادر الدخل، وسيتم جمع المعلومات والبيانات من خلال النشرات والدوريات والكتب والمراجع والإحصائيات من البنك المركزي والجهاز المركزي للإحصاء وغيرها من الجهات الرسمية للدول المختارة.

وتوصلت الدراسة إلى أن للاستثمار الأجنبي دورًا مهمًا في تطوير البنية التحتية لاقتصاد البلد، وتطوير القاعدة الهيكلية للاقتصاد بشكل عام، كما أنه يسهم في تنويع مصادر الدخل ورفع معدلات النمو الاقتصادي ونمو القطاعات الاقتصادية المختلفة، فضلًا عن دوره البارز في إيقاف هجرة واستنزاف الخبرات والكوادر والعقول الوطنية-التي تشكو منها البلاد النامية- بما توفره من فرص وظروف عمل تنافس فرص العمل التي تسعى إليها هذه الخبرات خارج البلاد.

كما تبين من خلال تجارب الدول أن تنويع مصادر الدخل يتفاوت من دولة إلى أخرى بحسب طبيعة الدولة وثرواتها التي تمتلكها ومدى قدرة الكادر البشري ومستوى التعليم والخبرة وغيرها. وبالتالي فإن دور الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد على تعزيز التنمية الاقتصادية وتنويع الهيكل الاقتصادي وهذا ما يجعله من بين أهداف سياسة تنويع مصادر الدخل.

وتوصلت –أيضًا- إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يُسهم في ضخ رؤوس الأموال في الاقتصاد الوطني، وإنشاء المدن الصناعية وإقامة المشاريع الاستثمارية وإيجاد حل لمشكلة البطالة، وتحسين الإنتاجية من خلال ما يجلبه الاستثمار من تكنولوجيا ومعدات حديثة، والتي بدورها تؤدي إلى تنويع مصادر الدخل، لذا فإن الجمهورية اليمنية تستطيع الاستفادة من التجارب الدولية في تعزيز ذلك.

Abstract

This study aimed to know the experiences of successful countries (the experience of the Republic of Egypt, the United Arab Emirates) in benefiting from foreign direct investment in diversifying sources of income? And benefit from the experiences of these countries that have adopted the policy of diversifying sources of income and the extent of its application in Yemen, as well as identifying qualifications in Yemen that may benefit them in diversifying sources of income.

The study used the qualitative and analytical approach, as well as studying the experiences of some countries that have achieved successes in the field of diversifying sources of income. Information and data will be collected through bulletins, periodicals, books, references and statistics from the Central Bank, the Central Statistical Organization and other official bodies of the selected countries.

The study concluded that foreign investment has an important role in developing the infrastructure of the country's economy, developing the structural base of the economy in general, and contributing to diversifying sources of income, raising economic growth rates and the growth of various economic sectors, as well as its prominent role in stopping immigration and draining expertise, cadres and national minds that complain Including the developing countries, with the opportunities and work conditions they provide that compete with the job opportunities sought by these experiences outside the country.

It has also been shown through the experiences of countries, that the diversification of sources of income varies from one country to another according to the nature of the state and its wealth, the extent of the capacity of the human cadre, the level of education and experience, and others. Thus, the role of foreign direct investment helps in promoting economic development and diversifying the economic structure, and this is what makes it among the objectives of the policy of diversifying sources of income.

It also concluded that foreign direct investment contributes to pumping capital into the national economy, establishing industrial cities, establishing investment projects, finding a solution to the unemployment problem, and improving productivity through what investment brings in technology and modern equipment, which in turn leads to diversifying sources of income. Yemen can benefit from international experiences in promoting this.

المبحث الأول- الإطار العام للدراسة:

المقدمة:

يُعد موضوع تنويع مصادر الدخل أحد الظواهر الاقتصادية الجديدة والمعاصرة وأحد أهم المتغيرات الحديثة التي تسعى إليها البلدان سواء المتقدمة أو النامية، ويعتبر من البدائل التنموية المتاحة التي تعمل على زيادة دخل البلدان والابتعاد عن الاعتماد على المصادر والثروات الناضبة كالنفط والغاز والتي كانت لها تبعات اقتصادية وخيمة عند حدوث أزمات اقتصادية وكوارث.

حيث يعاني الاقتصاد اليمني من الاعتماد الكامل على مادة النفط بنسبة 80% لتمويل الموازنة العامة للدولة، وهذا يشكل عائقًا كبيرًا أمام الحكومات المتعاقبة؛ إذ تتعرض هذه المادة لتقلبات كثيرة نتيجة الأزمات الاقتصادية المختلفة وكذا هبوط أسعار النفط في أحيان كثيرة، وهذا بدوره يؤثر على مسار عملية التنمية وخططها الزمنية (الجهاز المركزي للإحصاء الإصدار السنوي للعام 2008م ص28)، فلذا كان لزامًا على الدولة اليمنية البحث عن بدائل تنموية حديثة لتنويع مصادر الدخل لديها لتجنب الأزمات الاقتصادية الناشئة عن الاعتماد الكلي على سلعة النفط وهذا الاتجاه هو ما تخطو إليه معظم البلدان النامية اليوم سواء كانت متقدمة أو نامية وحققت تلك البلدان نجاحات متفاوتة.

حيث يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم الظواهر المعاصرة وأحد أهم المتغيرات الحديثة نسبيًا في الاقتصاد العالمي، والذي تعمل جميع دول العالم على استقطابه بسن قوانين وتشريعات تعمل على إيجاد بيئة ومناخ آمن لتلك الاستثمارات نظرًا لما تلعبه تلك الاستثمارات من دور بارز في إحداث نقلة نوعية على استقدام الخبرات التكنولوجية والمعارف الإدارية والتنظيمية ورفع معدلات النُمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل وإيجاد حركة اقتصادية وتجارية في البلد.

ونحن هنا في هذه الدراسة سنحاول تسليط الضوء على بعض التجارب لبعض هذه البلدان وكذا القطاعات التنموية التي حقق فيها الاستثمار الأجنبي المباشر تنويع مصادر الدخل فيها.

ولقد كشفت الأزمات العالمية الأخيرة سواء كانت مالية أو اقتصادية مدى ضعف وحساسية هذه الدول التي تعتمد على سلعتي النفط والغاز، والتي تم من خلالها البحث عن وسائل لتنويع مصادر دخلها للوصول إلى نقطة الأمان الاقتصادي التي يبعدها عن شبح الإفلاس الاقتصادي وعجزها عن القيام بواجباتها الاقتصادية تجاه شعوبها. وفي الوقت الذي يؤكد فيه الجميع على ضرورة تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد اليمني أضحى أمرًا ضروريًا وملحًا معالجة هذه المسألة عن طريق القيام بدراسة هذا الموضوع وهو سبب اختيارنا له.

أولًا- مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في الحاجة الضرورية والملحة لتنويع مصادر الدخل في الاقتصاد اليمني وخاصة بعد الأزمات الاقتصادية المختلفة والتي أصبحت تعتمد بشكل كبير على سلعتي النفط الغاز، العمل على زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر التي نحن بحاجته للإسهام في تنويع مصادر الدخل للدفع بعجلة التنمية في بلادنا.

بالإضافة إلى الدور البارز الذي يلعبُه الاستثمار الأجنبي المباشر؛ حيث يُعد هذا الموضوع من المواضيع المهمة في الأوساط الاقتصادية باعتباره مصدرًا مهمًا لتنويع مصادر الدخل ولتمويل وتطوير القطاعات الاقتصادية وزيادة معدلات نموها.

وفقًا لما سبق يمكن إعادة صياغة مشكلة الدراسة في الآتي:

التساؤل الرئيس: ما مدى إمكانية استفادة اليمن من تجارب الاستثمار الأجنبي لتنويع مصادر الدخل؟

ويتفرع منه التساؤلات التالية:

1- ما مدى إمكانية استفادة اليمن من تجربة الاستثمار الأجنبي في مصر لتنويع مصادر الدخل؟

2- ما مدى إمكانية استفادة اليمن من تجربة الاستثمار الأجنبي في دولة الإمارات لتنويع مصادر الدخل؟

3- هل توجد مؤهلات في اليمن تفيدها في تنويع مصادر الدخل؟

ثانيًا- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أنها تسعى لمعالجة موضوع مهم يتمثل في إمكانية استفادة اليمن من تجارب الاستثمار الأجنبي من خلال التجربتين المصرية والإمارتية؛ حيث إنه يوجد في اليمن العديد من المجالات التي يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن ينفذها وخاصة بأن اليمن بأمس الحاجة إلى تنويع مصادر الدخل سواء في الزراعة أو الأسماك أو المشاريع الصغيرة أو الصناعة أو غيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى.

ثالثًا- أهداف الدراسة:

1- التعرف على ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر، وماهية مصادر تنوع الدخل في اليمن.

2- معرفة تجارب الدول الناجحة في الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر في تنويع مصادر الدخل، والاستفادة من تجارب هذه الدول التي انتهجت سياسة تنويع مصادر الدخل ومدى تطبيقها في اليمن.

3- التعرف على مؤهلات في اليمن قد تفيدها في تنويع مصادر الدخل.

رابعًا- منهجية الدراسة:

سيعتمد الباحث في الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي من خلال دراسة التجربتين المصرية والإمارتية، وكذا دراسة تجارب بعض الدول التي حققت نجاحات في مجال تنويع مصادر الدخل، وسيتم جمع المعلومات والبيانات من خلال النشرات والدوريات والكتب والمراجع والإحصائيات من البنك المركزي والجهاز المركزي للإحصاء وغيرها من الجهات الرسمية للدول المختارة.

خامسًا- الدراسات السابقة:

1- **دراسة (أبو نصرو 2019)** والموسومة بـ: **"أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم التنويع الاقتصادي في الدول النفطية** دراسة قياسية للفترة 2000-2016 لحلتي الجزائر والمملكة العربية السعودية"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الأسباب الموضوعية التي تقف وراء استمرار الاختلالات التي يعاني منها اقتصاد كلا الدولتين، وأهمية وسبل معالجة تلك الاختلالات في سياسات تنويع مصادر الدخل، بالإضافة إلى تحليل مؤشرات تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الجزائري والسعودي لمعرفة حجم التخصص أو التركيز الذي يعاني منه كلا البلدين. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليل.

ولقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر سلبي بين الاستثمار الأجنبي المباشر على تنويع مصادر الدخل في الجزائر، وأثر إيجابي لكنه طفيف للاستثمار الأجنبي المباشر على تنويع مصادر الدخل في السعودية.

2- دراسة (بن حدو 2019) والموسومة **بـــ: "أثر الاستثمار الأجنبي على التنويع الاقتصادي بالدول المغرب العربي"**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة المراكز التي تحتلها دول المغرب العربي ضمن التصنيفات الدولية من حيث سهولة أداء الأعمال ومدى توفر الحرية الاقتصادية، بالإضافة إلى وصف العلاقة التي تجمع تنويع مصادر الدخل بمجموعة من التغيرات المفسرة للاستثمار الأجنبي. وبغرض تحقيق أهداف الدراسة استخدمت المنهج التحليل باستخدام الأسلوب القياسي والتكامل المشترك لفرضيات الدراسة.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة سببية طويلة الأجل بين المتغير التابع (تنويع مصادر الدخل) والمتغيرات المستقلة (حجم التدفقات الاستثمارات الأجنبية الوافدة، الانفتاح التجاري، التضخم)، كما أن هناك علاقة بالمدى القصير على وجود علاقة عكسية تجمع بين الانفتاح التجاري والتضخم بتنويع مصادر الدخل، وعلاقة طردية تجمع بين تنويع مصادر الدخل بالاستثمار الأجنبي المباشر.

3-دراسة (بللعماء 2018) الموسومة **بـــــ: " إستراتيجية تنويع مصادر الدخل في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية"**

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور تنويع مصادر الدخل الوطني لرفع النمو الاقتصادي، وتخفيف الاعتماد على النفط عن طريق زيادة إسهام القطاعات الإنتاجية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي.

وقد خلصت الدراسة إلى أن مسألة تنويع مصادر الدخل في الجزائر تبقى مرهونة بتجاوز التحديات التي تقف أمام تنويع الاقتصاد، من خلال تبني إستراتيجية بعيدة المدى للتنويع الاقتصادي بالجزائر.

4-دراسة (قابوش 2018) الموسومة **بـــ: "أثر تنويع مصادر الدخل على النمو الاقتصادي في الجزائر"**

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر تنويع مصادر الدخل على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة-2015 1990وذلك لإبراز أهمية إستراتيجية تنويع مصادر الدخل في تحقيق مستويات عالية للنمو الاقتصادي، وتعد الجزائر إحدى الدول المعتمدة كليًا في نشاطها على إيرادات النفط تواجه خطر عدم الاستقرار في ظل انهيار أسعار المحروقات التي تشهدها الأسواق العالمية في الفترة الحالية. وعليه تظهر حاجة الاقتصاد الجزائري إلى تنويع مصادر دخله، وبناء اقتصاد مستقر يرتكز على قاعدة متنوعة من الموارد الاقتصادية.

وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج، أهمها وجود علاقة طويلة الأجل لأثر تنويع مصادر الدخل على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، لكنها ضعيفة نتيجة لاستمرار الاقتصاد الوطني في الاعتماد على النفط كمورد رئيس للدخل الاقتصادي. وعليه لابد من تفعيل مختلف القطاعات والتكامل فيما بينها لزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

5- دراسة (بوغنيسة 2016) الموسومة **بـــ: "آليات تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الوطني حالة الجزائر"**

هدفت هذه الدراسة إلى التطرق لمختلف القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني والتركيز على آليات جديدة ومستحدثة في كل قطاع ومحاولة تفسير وتوضيح الإجراءات والسياسات الأخيرة المتخذة من طرف الدولة.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لإعطاء صورة واضحة عن آليات تنويع مصادر الدخل الوطني خارج قطاع المحروقات.

وخلصت الدراسة إلى تفعيل دور برامج سياسات التجديد الفلاحي والريفي من أجل تحقيق التنمية على مستوى الأقاليم الريفية نظرًا للعدد الكبير للبلديات الريفية في الجزائر، وبالتالي فإن تحقيق التنمية الريفية بهذه المناطق سيؤدي إلى تحقيق زيادة في معدلات النمو الاقتصادية، وبالتالي خلق بدائل تنموية أخرى خارج قطاع المحروقات وكذا استغلال العوائد النفطية لإقامة بنى تحتية جديدة وتجديد البنى التحتية القديمة (بناء المدارس، الجامعات، تعبيد الطرق الوطنية بناء السكنات، المنشآت الصحية والأمنية،...إلخ) إلا أن هذه البنى - وإن كانت ضرورية- فإنها لا تكفي وحدها لخلق تنمية مستدامة.

6-دراسة (سورية 2018) الموسومة **بـــ: "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر"**

هدفت الدراسة إلى تحديد دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر معتمدة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام الجداول الإحصائية بتحميل الأرقام وتفسيرها.

حيث توصلت الدراسة الى أن هناك تكاملًا وترابطًا بين نمو السياحة الداخلية والآتية من الخارج على تنويع مصادر الدخل وتنشيطها لبعض القطاعات الاقتصادية الأخرى.

لذا، ومن خلال مراجعة الدراسات والبحوث السابقة تبين لنا وجود فجوة بحثية تستحق الدراسة والبحث، وهي معرف العلاقة

بين الاستثمار الأجنبي المباشر وتنويع مصادر الدخل في الجمهورية اليمنية في ضوء بعض التجارب الدولية، بالاستفادة من تجربة جمهورية مصر ودولة الإمارات العربية المتحدة، وهو ما أغفلته جميع الدراسات السابقة.

المبحث الثاني- الاستثمار الأجنبي المباشر:

أولًا- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

يلعب الاستثمار الأجنبي دورًا مهمًا في تطوير البنية التحتية وتطوير القاعدة الهيكلية للاقتصاد بشكل عام، ويسهم في تنويع مصادر الدخل ورفع معدلات النمو الاقتصادي ونمو

القطاعات الاقتصادية المختلفة الأمر الذي يؤدي إلى إرساء قواعد وأسس اقتصاد حقيقي وفك الارتباط بأشكال الاقتصاد الريعي الذي يعتمد على السلعة الواحدة وينعكس ذلك في إعادة التوازن في قطاع التجارة الخارجية وإصلاح اختلالاته الهيكلية بصورة تسهم في التخفيض التدريجي للتبعية للمنتج الواحد بمختلف أشكالها والاتجاه نحو إيجاد بدائل تنموية متنوعة من خلال عملية تنويع مصادر الدخل المختلفة كلًا بحسب طبيعة وظروف وخصائص البلد.

ونحن هنا في هذا البحث نتكلم عن اليمن ومدى استفادتها من تجارب البلدان التي حققت نجاحات متفاوتة وتخفيض مستويات الاعتماد المتزايد على النفط وكل تلك الآثار المفترضة تسهم في زيادة التشغيل ورفع معدلات النمو.

لذا، يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر، سواء كان من قبل أشخاص أو منظمات دولية، حيث عرف بأنه "تحويلات مالية قادمة من الخارج في صور طبيعية أو نقدية أو كليهما، بهدف إقامة مشروع إنتاجي في الأجل الطويل، لغرض التأثير بصفة مستمرة في اتخاذ القرار الاستثماري بغية تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح عن طريق الرقابة عند إنتاج الوحدات وتسويقها" (**جاسم، 2017: 413**).

وكذلك عرف من قبل منظمة الامم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) بأنه: "ذلك الاستثمار الذي يبنى على علاقة طويلة المدى، يعكس منفعة ومصالح دائمة، ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة في القطر الأم (دولة الشخص المستثمر الأجنبي) وشركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر (البلد المستقبل للاستثمار)، وتأخذ الملكية بشكل حصة في رأس مال الشركة التابعة للبلد المستقبل للاستثمار، حيث تكون حصته تساوي أو تفوق 10% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية في مجلس الإدارة للشركة المحلية، أو ما يعادلها للشركات الأخرى حدًا فاصلًا لتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر"(**جاسم، 2017: 413**).

وإذا ما نظرنا إلى التعريف القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر فيمكن القول بأنه: "انتقال رؤوس الأموال من الخارج إلى الدولة المضيفة بغية تحقيق ربح للمستثمر الأجنبي وبما يكفل زيادة الإنتاج والتنمية في الدولة المضيفة" (**عليوش، 1999 :12**)

كما تعرف منظمة التجارة العالمية الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: " تملك مستثمر ينتمي لدولة معينة (الدولة الأم أو المصدرة) أصلًا إنتاجيًا في دولة أخرى تسمى (الدولة المضيفة)، بينما عرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: "امتلاك (10%) أو أكثر من رأس مال الشركة على أن ترتبط هذه الملكية بالتأثير في إدارتها" (**المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2002: 42**)

ويّعرف عوني محمد فخري الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: "انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للعمل في الدول المضيفة بشكل مباشر في صور مختلفة سواء أكانت وحدات صناعية استخراجية أم تحويلية أو إنشائية أو زراعية أو خدمية، ويكون حافز الربح المحرك الرئيس لهذه الاستثمارات" (**فخري، 2009: 32**).

وقد عرف صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: "الاستثمار في مشروعات داخل بلد ما، يسيطر عليه مقيمون في بلد آخر بنسبة تصل بين 10%إلى100%ولايشمل ذلك الاستثمارات البنكية مالم تنفق في أسهم وسندات" (**نصر، 1996: 196**)

ويعرف أيضًا بأنه: "كل استخدام يجري فيخارج البلد لموارد مالية عامة أو خاصة يملكها بلد ما سواء في صوره نقد أو تكنولوجيا أو شكل من أنواع رأس المال، ويكون هذا الاستخدام مقترنًا بسيطرة الشخص الطبيعي أو المعنوي المصدر لرأس المال على جزء أو كل المشروع تمكنه من اتخاذ القرارات" (**شهر زاد، 2005: 23**)، وذكر (أبو قحف) في تعريفه الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: " تملكّ المستثمر الأجنبي لجزء أو كل من الاستثمارات في المشروع المراد أو كله إضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة في الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار (**أبو قحف،1991: 21**). وعلى ضوء ما تقدم من تعاريف مختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر يتفق الباحث مع التعريف الذي أورده ابو قحف حيث إنه شامل لكل ما يتم به الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثانيًا- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

ينظر لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه مصدر رئيس من مصادر التمويل الخارجي لبعض الدول ذات الدخل المحدود والتي تعتمد على منتوج النفط ولا توجد لها بدائل تنموية متاحة تستطيع استغلالها حيث من المتوقع أن تحصل هذه الدول من خلال هذا الاستثمار على العديد من الفوائد، منها التقنية الحديثة والمهارات التنظيمية والإدارية وتوطين التكنولوجيا، وزيادة القدرة التصديرية والخبرات الإدارية للدول المضيفة، وخلق وظائف جديدة والحد من مشكلة البطالة وتدريب العمالة الوطنية، ودعم عمليات الأبحاث والتطوير، فضلًا عن المزايا الأخرى التي يمكن أن تتحقق بطرق غير مباشرة كما أنه يعمل على زيادة استخدام الموارد المحلية فضلًا على أنه يساعد على عمليات هيكلة الاقتصاد بشكل عام وتنويعه كما يعمل على دعم ميزان المدفوعات في هذه الدول كما أنه يدعم عمليات ما بات يعرف بالتكييف الهيكلي(**أحمين، 2010: 11**).

وإذا ما استطعنا أن نستعرض أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر فأننا سنقوم بسرد هذا النقاط للوصول أكثر إلى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

1- الاستثمار الأجنبي المباشر لا يقوم بالاستثمار في الدول المضيفة أو المختارة إلا بعد دراسات معمقة تبين الجدوى الاقتصادية والفنية من سلامة المشروع الذي يستثمر فيه ويرى ذلك المشروع مقامًا آمنًا مع المستثمر المحلي لأن الأمر سيطبق على المستثمر الأجنبي (**البابا، 1983: 27**).

2- لا يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مجرد أداة لتمويل النقد الأجنبي فقط كما هو الحال في المعونات والقروض الأجنبية، إنما يمثل تمويلًا في معناه الحقيقي، وذلك من خلال اتخاذه

شكل تحويل موارد حقيقية من الخارج تتمثل في المعدات والآلات اللازمة لإقامة الاستثمار وما يصاحبها من الخبرات الفنية والإدارية والتنظيمية وغيرها والتي يمكن أن تحطم الكثير من العوائق التي تقف في طريق التنمية.

3- يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في أيجاد الكثير من الوافرات الاقتصادية التي تدفع عجلة التصنيع في البلد المضيف، وذلك من خلال قيام المشروعات الجديدة بإنشاء البنية التحتية والمرافق اللازمة لها، كما أنه يعمل على إيجاد بعض مستلزمات وعناصر الإنتاج، وقيام مشاريع تعمل على مساعدة الترقي بمستوى رفع قدرات العامل المحلي، وذلك من خلال وإنشاء برامج لتدريب الأيدي العاملة الوطنية على الآلات والأساليب الجديدة المتطورة وكذا من خلال محاكاة العمالة المحلية مع الخبراء العمالة والخبراء الأجانب الذين يتم استقدامهم، كما أنها تسهم في إنشاء مجالات لإصلاح وصيانة الآلات، فضلًا عن تحفيز المنتجين الوطنيين على تطوير أساليبهم الإنتاجية عن طريق محاكاتهم للمستثمرين الأجانب، وبذلك يمكن أن تسهم في فتح أسواق جديدة في الخارج أمام المنتجات المحلية (**جميل، 1999 :13**)

ومن أهم ما ينسب للاستثمار الأجنبي المباشر أن له الفضل في إيقاف هجرة واستنزاف الخبرات والكوادر والعقول الوطنية التي تشكو منها البلاد النامية بما توفره من فرص وظروف عمل تنافس فرص العمل التي تسعى إليها هذه الخبرات خارج البلاد. كما يمكن لنا أن نعدد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ولكن من زاوية مختلفة، وهي أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر للبلدان المضيفة والبلد المصدر للاستثمار الأجنبي المباشر والشركة الناقلة للاستثمار الأجنبي المباشر.

أهمية الاستثمار الأجنبي بالنسبة للبلد المصدر للاستثمار الأجنبي المباشر:

تتضح أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية الاقتصادية بالنسبة للدول المصدرة لتلك الاستثمارات الأجنبية من خلال إمداد البلد المصدر للاستثمار الأجنبي المباشر بعدد من الأصول المختلفة والثروات والمعادن النفيسة والتي تكون غير موجودة والنادرة في البلد المصدر ويكون هذا البلد بحاجة لمثل تلك الموارد في هذه الدول، مثل: المواد الخام والمعادن النفيسة وزيادة متحصلاتها من النقد الأجنبي، الذي سيعمل في ارتفاع احتياطاتها من النقد الأجنبي كما إنها تُعد قناة يتم عن طريقها تسويق منتجات وخدمات البلدان المصدرة دوليًا(**التقرير العالمي للاقتصاد في الشرق الأوسط، 2008: 127**).

كما أنه يلعب دوراً بارزاً في العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة وتخفيف حدة التوتر والنزاعات بين البلدان المختلفة لما له من تأثير فعال في الاقتصادات المضيفة والمصدرة وبناء علاقات المصالح الاقتصادية المختلفة وكذلك للسوق الدولية وإيجاد موطئ قدم للدول المصدرة لتوسيع وتعدد استثماراتها.

أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للشركات المستثمرة:

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورًا مهمًا في مجال التنمية ويعمل على خلق فرص عمل جديدة مما يسهم في حل جزء من مشكلة البطالة. كما يعمل على تطوير أعمال الشركات المستثمرة من خلال الاستثمار في البلدان المضيفة وتعدد فروعها الخارجية وتعظيم أرباحها وتحقيق أهداف البقاء والاستمرار والتوسع والتعرف على الفرص الاستثمارية الواعدة وبخاصة تلك التي تصب في الحصول على المواد الخام بأسعار مخفضة إضافة إلى الحصول على العمالة الرخيصة في تلك البلدان. كما يؤدي الحصول على أسواق خارجية جديدة خصوصًا إذا كانت الاستثمارات تصب في مجال التجارة من سلع وخدمات، انتشار الآثار الإيجابية في مستوى الاقتصاد القومي ككل، نتيجة تشابك العلاقات التي تربط بين الشركات المتعددة الجنسية وإسهامها في زيادة إنتاجيتها وكفاءة إدارة هذه الشركات كما ينعكس ذلك في تطوير وفهم التكنولوجيا المعقدة في صناعات عديدة (**التقرير العالمي للاقتصاد في الشرق الأوسط، 2008: 127**)

وقد أوضحت النظريات الاقتصادية المتعارف عليها دوليًا مدى جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأهميتها سواءً بالنسبة للدول المرسلة أو المضيفة لتلك الاستثمارات أو حتى العوائد بالنسبة للشركات الاستثمارية إذ تؤدي هذه الاستثمارات دورًا حيويًا في عمليات التنمية وجهودها واستدامتها في البلاد المختلفة.

أهمية الاستثمار الأجنبي بالنسبة للدول المضيفة:

يمكن حصر أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة على النحو الآتي (**كامل، 2021: 204**):

1- يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق فرص عمل جديدة من خلال هذه الاستثمارات وبالتالي التخفيف من مستوى البطالة.

2- الإسهام في تنمية الملكية الوطنية ورفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج الوطني، وخلق طبقة جديدة من رجال الأعمال عن طريق قيام أفراد المجتمع بالمساهمة في مشروعات الاستثمار.

3- الإسهام في تحسين وضعية ميزان المدفوعات عن طريق خلق فرص جديدة للتصدير وتقليص الواردات وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

4- يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على زيادة الابتكارات والرفع من المهارات، بالإضافة إلى تنمية رأس المال البشري.

5- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول النامية مصدر رئيس من مصادر التمويل الخارجي، خاصة بالنسبة للدول التي لا تملك أي مداخيل من مصادر طبيعية واقتصادياتها تعتمد على العالم الخارجي.

6- دعم وتعزيز إيرادات الدولة من خلال فرض الرسوم والضرائب، كما يتيح الاستثمار الأجنبي أيضًا إمكانية الوصول إلى الأسواق الخارجية من خلال زيادة القدرة التنافسية في الأسواق المحلية وبالتالي زيادة قدرة البلد التصديرية.

كما إن هناك العديد من المنافع التي تعود في البلدان النامية (ومنها اليمن) من الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي:

زيادة الإنتاج: بزيادة عنصر رأس المال في الدولة المضيفة، ويرتبط هذا العنصر مع العناصر الأخرى في العملية الإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج الكلي.

زيادة الأجور: ذلك عندما ينتقل رأس المال إلى الدولة المضيفة ذلك بسبب ندرة رأس المال وارتفاع معدل الفائدة فإن ذلك

يؤدي إلى انخفاض في معدل الفائدة وزيادة دخول العمال وارتفاع أجورهم.

زيادة معدلات توظيف الأيدي العاملة: وهذه النتيجة مهمة جدًا وخاصة إذا كانت الدولة المضيفة تتمتع بوفرة نسبية في الأيدي عاملة ناتجة عن مستوى التكاثر السكاني، فانتقال الاستثمارات إلى هذه الدول يؤدي إلى فتح مشاريع جديدة ويؤدي ذلك إلى زيادة توظيف الأيدي العاملة والقضاء على البطالة.

زيادة الصادرات والتحويلات: وخصوصًا عندما يكون الاستثمار الأجنبي في تلك البلدان ينتج سلعًا يمكن تصديرها فإن هذه الدول ستحصل على العملات الصعبة من النقد الأجنبي الذي يساعد في تحقيق خطط التنمية كما تسهم التحويلات الرأس مالية التي تقوم بها الشركات الأجنبية لتمويل مشروعاتها في زيادة الصادرات في الدول المضيفة وفي تقليل عجز ميزان مدفوعاتها(**كامل، 2021: 205**).

ثالثًا- أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر:

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر بمختلف أنواعه أحد الموضوعات المهمة ذات التأثير الفعال في الاقتصادات الدولية وتختلف أنواع الاستثمارات الأجنبية المباشرة تبعًا لطبيعة التنوع والاختلاف وهناك نوعان من الاستثمار الأجنبي المباشر حسب طبيعة النشاط، ويعني أن المستثمر الأجنبي في هذا النوع من الاستثمار يتملك المشروع بشكل جزئي سواءً أكان المشروع للإنتاج أو البيع أو التسويق أو أي نوع آخر من النشاط الإنتاجي أو الخدمي وينقسم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نوعين أساسيين:

1- الاستثمار المشترك:

وهو ذلك المشروع الذي يمتلكه أو يشترك فيه (طرفان أو شخصيتان معنويتان) أو أكثر من دولتين أو أكثر بصفة دائمة والمشاركة هنا لا تقتصر في الحصة على رأس المال بل تمتد إلى المشاركة في إدارة المشروع. كما إن الاستثمار المشترك ينطوي على العمليات الإنتاجية والتسويقية التي تتم في حدود دولة أجنبية ويكون أحد الأطراف فيها شركة دولية تمارس حقها في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه(**محمد، 2005: 43**).

2- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

تُعد الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلًا لدى الشركات المتعددة الجنسيات لكنها غير مقبولة كثيرًا لدى الدول النامية، مثل: (كوريا الجنوبية، سنغافورة، تايوان، البرازيل، المكسيك) خوفًا من التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية كذلك الحذر من احتمالات سيادة حالة احتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواق الدول النامية(**كامل، 2021: 204**).

وعلى العكس مما تتوقعه الدول النامية نجد أن زيادة حدة المنافسة بين دول العالم الثالث والدول المتقدمة صناعيًا لجذب الاستثمارات الأجنبية أدى بكثير من دول العالم الثالث إلى السماح للشركات المتعددة الجنسيات بالتملك المطلق لمشروعات الاستثمار كوسيلة على تشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية وجذب المستثمرين الأجانب، فالحرية في إدارة النشاط الاقتصادي والإنتاجي والسيطرة الكاملة على السياسات الإنتاجية والتسويقية والمالية وغيرها أصبحت أكثر أهمية لدى كل الشركات العاملة في الأسواق الأجنبية.

رابعًا-أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر:

لعبت الاستثمارات الأجنبية المباشرة طوال الأعوام الماضية دورًا رئيسيًا في النمو الاقتصادي. بل سعت العديد من الدول على الصعيد العالمي إلى اتخاذ كافة الإجراءات وإلى تغيير سياستها المالية والنقدية بما يجذب الاستثمارات الأجنبية داخل البلاد. وتستهدف الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الآتي(**حسين، 2014: 106**):

1-هدف اقتصادي: يتركز في تحقيق الأرباح في الدولة المضيفة للاستثمار، والتي عادة تفوق الأرباح المتحصل عليها من استثمار الأموال والجهود والخبرات التكنولوجية في البلد الأم لهذا الاستثمار، وذلك لأسباب، منها: المزايا التي يحصل عليها بخاصة رخص عنصر قوة العمل وضآلة تكاليف النقل، أو وفرة المواد الخام والمواد الأولية والتسهيلات المالية والضريبية، ووجود أسواق جديدة لتصريف منتجات هذا الاستثمار.

2-هدف سياسي: يقود إلى تقوية العلاقة السياسية للبلد المضيف للاستثمار بحكومة البلد الأم لهذا الاستثمار، وبالتالي التدخل والتأثير في قراراته واتجاهاته السياسية. ويعتبر الجانب السياسي أحد أهم العوامل التي تؤثر في اتخاذ القرارات الاستثمارية، مثل: طبيعة النظام السياسي والاستقرار السياسي بوجه عام في الدولة.

3-هدف بيئي: يتمثل في إبعاد مخلفات التصنيع ذات التأثير في البيئة من البلد الأم للاستثمار إلى البلد المضيف للاستثمار. وغالبًا ما تتجه الدول المتقدمة إلى الاستثمار في الدول النامية بسبب فرض الحكومات المتقدمة القوانين والقيود الصارمة لمنع التلوث البيئي. لذا لا يجد المستثمرون الأجانب مفرًا إلا الذهاب للدول النامية لتنفيذ مشاريعهم مع غياب القوانين في تلك البلاد.

خامسًا-دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر:

تسعى البلدان -وبخاصة النامية- إلى بذل جهود كبيرة من أجل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها؛ لتشجعه للاستثمار فيها من أجل الاستفادة مما تمتلكه الشركات الأجنبية، والشركات العابرة للقارات والمتعددة الجنسيات من تكنولوجيا ومعرفة فنية وإدارية، وتعتبر تلك الشركات بمثابة القاطرة التي تجر وراءها الاستثمار الأجنبي المباشر نحو قطاعاتها الاقتصادية المختلفة لإدراكها بمدى أهمية ذلك الاستثمار، رغم أن بعض البلدان النامية قد لا تمتلك البنية التحتية اللازمة والأموال الكافية لإقامة تلك المشروعات الضخمة التي يمتلكها الاستثمار الأجنبي المباشر.

ومن أهم دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر:

1- تدريب العمالة المحلية التي تتاح لها فرص العمل بفروع الشركات الأجنبية وإكسابها المهارات التكنولوجية الحديثة باستخدام أحدث أساليب العمل والتدريب. ويقوم العاملون بهذه الفروع بنقل واستخدام مهاراتهم ومعرفتهم العلمية والفنية والإدارية إلى الشركات الوطنية عندما يلتحقون بالعمل بها. ويؤخذ على ذلك أنه في بعض الحالات لا يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دور ملحوظ في مجال إكساب العمالة

الوطنية المهارات التكنولوجية الحديثة بسبب ضآلة فرص العمل التي تنتجها تلك الاستثمارات لاستخدامها أساليب تكنولوجية كثيفة رأس المال(**مندور، 1996: 45**).

2- تطوير القدرات العلمية بين فروع الشركات الأجنبية وبين المراكز المحلية للبحث العلمي والتطوير، مما يؤدي إلى اكتساب تلك المراكز لأحدث ما توصلت إليه الشركات العالمية من تكنولوجيا وأساليب بحثية، وتنمية قدرات المديرين المحليين. ولكن يلاحظ أن معظم الشركات متعددة الجنسية تقوم بأنشطة البحث والتطوير في المراكز الرئيسة لهذه الشركات والموجودة بالدول المتقدمة.

3- تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير أو الحد من الاستيراد، وخلق علاقات تكامل اقتصادية رأسية أمامية وخلفية مع النشاطات الاقتصادية والخدمية المختلفة بالدول المضيفة، والمساعدة على إدماج الاقتصاد المحلي في الاقتصاد العالمي، وذلك بتعميم تطبيق الاستثمارات المشتركة بين المؤسسات المحلية القابلة لذلك(**أبو قحف، 1991: 12**).

4- توفير الشركات متعددة الجنسية احتياجات الشركات الوطنية من الآلات والمعدات والمساعدات الفنية، مما يتيح للشركات الوطنية فرصة إنتاج السلع بالمواصفات العالمية، وبالتالي القدرة على تصدير منتجاتها إلى الأسواق الخارجية. ويؤخذ على ذلك أن أغلب الأساليب الإنتاجية في الشركات متعددة الجنسية تتميز بالكثافة الرأسمالية، فيما تتميز الأساليب الإنتاجية في الدول النامية بالوفرة النسبية في العمالة غير المهارة وعدم تطويع مثل هذه التكنولوجيا لتناسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية في البلاد النامية إلا في حالات قليلة(**التقرير العالمي للاقتصاد في الشرق الأوسط، 2008م: 24**).

تختلف أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر باختلاف الأهداف والدوافع التي يسعى إليها، ومن أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستفادة من الثروات الطبيعية، الاستثمار بهدف تطبيق سياسة إحلال الواردات والاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء، الاستثمار الباحث عن أصول إستراتيجية

جدول رقم (1) تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر اليمن (بملايين الريالات للأعوام 2000م-2013م)

2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
298,99	322,889	364,592	690,480	467,746	974,448	1,121,344	1,378,156	1,534,091	1,239,261	1,299,867	1,168,212	1,326,845	834,561

المصدر: نشرة تقديرات الناتج المحلي الإجمالي جدول رقم (2) صفحة 3-26،الجهاز المركزي للإحصاء صنعاء2015م.

من مؤشرات بيانات الجدول رقم(1) يتضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى اليمن كان 2000م 298,995ريالًا وفي العام 2001م ارتفع إلى 322,889 ريالًا، وهو تحسن لا بأس به، في حين كان الاستثمار الأجنبي المباشر إلى اليمن في العام 2002م 364,592ريالًا، ويُعزى هذا الارتفاع المتواضع إلى البيئة الآمنة التي كانت تنعم بها بلادنا في تلك الفترة، وبالنظر إلى العام 2003م كان الإجمالي 690,480 ريالًا، وإذا ما قارنا هذه الرقم مع العام الذي يليه، وهو العام 2004م نلاحظ أن هناك انخفاضًا كبيرًا وهو 467,746 ريالًا، ويعزو الباحث هذا الانخفاض إلى الأحداث الدامية في صعدة والتي كان لها أثر كبير على مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى اليمن، وفي عام 2005م كان الاستثمار الأجنبي المباشر974,448 ريالًا مما يعني أنه ارتفع بمعدل عن العام السابق 26,37% وهو تحسن إيجابي وكان الاستثمار الأجنبي المباشر1,121,344ريالًا ولو نظرنا إلى الاستثمار الأجنبي المباشر للعام 2007م لوجدنا أنه كان 1,378,156 ريالًا .

ولو نظرنا للعام 2008م كانت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر 1,534,091 ريالًا، وفي عام 2009م الذي شهد تراجعًا في معدل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة الأزمة المالية العالمية التي اجتاحت معظم البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء فقد بلغ قيمة التدفقات لهذا عام 1,239,261 ريالًا وهنا نستطيع القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر بشكل كبير في اليمن نتيجة الأحداث والأزمات الاقتصادية الخارجية وهو ما لمسناه في عام 2009م.

وفي عام2010م كان الاستثمار الأجنبي المباشر متدفقًا إلى اليمن حيث شهد هذا العام استضافة اليمن للبطولة العربية الرياضية خليجي20 التي كانت سببًا رئيسيًا في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة(الخليجية)؛حيث كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ذلك العام 1,299,867 ريالًا وبمعدل نمو وصل إلى4,89، وفي عام 2011م الذي شهد ميلاد ما بات يعرف بثورة الربيع العربي انخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة 1,168,212 ريالًا.

وشهد الاستثمار الأجنبي المباشر تحسنًا ملحوظًا في عام 2012م إذ بلغ 1,326,845 ريالًا وبمعدل ارتفاع 13,58 عن العام السابق. وظل هذا الارتفاع متواصلًا حتى بلغ 7,459,699 ريالًا في عام 2013م.

وهنا يورد الباحث أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر بعوامل عديدة في اليمن ومن أبرزها الهاجس الأمني وعدم الاستقرار السياسي بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية من كهرباء وماء واتصالات وطرقات وموانئ وطرق وجسور كما أن الفساد في اليمن يعتبر من أهم العوامل المهمة التي تشكل عقبة رئيسة أمام المستثمر المحلي ناهيك عن المستثمر الأجنبي.

المبحث الثاني-تنويع مصادر الدخل:

تواجه البلدان النفطية ومن بينها اليمن تحديات اقتصادية كبيرة ناجمة عن عدم اعتماد اقتصاداتها على استغلال الموارد الطبيعية لها، حيث تعتمد بشكل رئيس على مادة النفط مما يؤثر بشكل قوي على هذه الاقتصادات، كونه المورد الأساس لتمويل موازين مدفوعاتها، في ظل ما تتميز به أسعار النفط من تقلبات حادة وأزمات مالية متلاحقة يؤثر بشكل كبير على التزاماتها التنموية تجاه شعوبها. حيث تتطلب مواجهة هكذا تحديات معالجة أسباب الخلل في هذه الاقتصادات، من خلال التوجه نحو تنويع مصادر الدخل في هذه البلدان الأمر الذي يكفل تحسين أداء الاقتصاد ويعزز استقراره ويضمن توازنه، ويضمن استدامته، والأهم من ذلك يحقق الانتقال من اقتصاد معتمد كليًا على أسعار النفط إلى اقتصاد موجه نحو النمو ومتنوع الدخل، لهذا فقد سعت العديد من الدول إلى اعتماد إستراتيجية تنويع مصادر الدخل وإنجاحها من خلال تبني حزمة من السياسات الهادفة إلى إعادة هيكلة الاقتصاد.

وبناءً على ما سبق نستطيع أن نتناول في هذا المبحث الآتي:

أولًا-مفهوم وتعريف تنويع مصادر الدخل:

يقصد بمعنى تنويع مصادر الدخل: "رغبة النظام السياسي في البلد السعي نحو الوصول إلى تحقيق وتنويع عدد أكبر من مصادر الدخل الأساسية في البلد التي من شأنها أن تعزز قدرات الاقتصاد ضمن إطار التنافس العالمي، وذلك من خلال إيجاد قطاعات اقتصادية ومتنوعة لم تكن موجوده من سابق، كما أنه يقتضي الأمر أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة نسبية عالية بالإضافة إلى قيامه على الإرتقاء بواقع القطاعات الاقتصادية الموجودة مسبقًا والعمل تدريجيًا لتكون بدائل يمكنها أن تحل محل المورد الوحيد وهو النفط، ومن هنا فإن تنويع مصادر الدخل ينطبق على البلدان التي تعتمد على مصدر وحيد غير مستدام وبمعنى آخر أن تنويع مصادر الدخل أو العملية التي تشير إلى اعتماد مجموعة متزايدة تتشارك في تكوين الناتج"(**عاطف، 2003: 22**).

ويعرف المعهد العربي للتخطيط تنويع مصادر الدخل على أنه: "سياسة تنموية شاملة تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية ورفع القيمة المضافة وتحسين مستوى الدخل الاقتصادي، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات واعدة وأسواق متنوعة أو جديدة عوضًا عن الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتوج واحد وهو النفط وبمعنى آخر، تنويع مصادر الدخل يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة.

وإذا ما نظرنا إلى شقه المالي يقصد بتنويع مصادر الدخل: أحد السياسات لإدارة المخاطر ويعني توزيع الأموال المستثمرة في محفظة استثمارية متنوعة على أكثر من أداة استثمار وحيدة كالأسهم والسندات وصناديق الاستثمار وحتى النقد والمعادن والسلع الأساسية(**تقرير التنمية العربية، 2018: 7**)

في معناه البسيط، يشُار إلى تنويع مصادر الدخل بـ "عدم وضع البيض في سلة واحدة". فالاعتماد على مصدر واحد أو مصادر محدودة كما هو الحال في بعض الدول، خاصة العربية التي تعتمد على أحد الموارد الطبيعية كالنفط والغاز، يجعل أي اقتصاد عرضة لمخاطر تلك المصادر وبالتالي فأن وجود تنويع اقتصادي يعتمد على قطاعات إنتاجية سلعية أو خدمية متنوعة وغير متركزة على قطاع معين من شأنه أن يعمل على تنويع مصادر الدخل، ويسهم في تحقيق أكبر قدر ممكن من عوائد الإنتاج، مما قد ينتج عنه ارتفاع في الدخل واستيعاب نسبة أكبر من اليد العاملة وتحسن مستوى معيشة الأفراد.

ومما سبق يتفق **الباحث** مع ما أورده عاطف لا في كونه يمثل التعريف الأقرب إلى مفهوم تنويع مصادر الدخل، حيث إن التنويع يهدف إلى تفعيل القطاعات الموجودة وتنميتها بالإضافة إلى إيجاد بدائل تنموية تتناسب مع طبيعة الدولة الاقتصادية وبنيانها الاقتصادي والهيكلي الذي يساعد على مدى إقبالها لمسألة تنويع مصادر الدخل، ومن هنا تجدر بنا الإشارة إلى تنويع مصادر الدخل التي تتفاوت من دولة الى أخرى بحسب طبيعة الدولة وثرواتها التي تمتلكها ومدى قدرة الكادر البشري ومستوى التعليم والخبرة وغيرها؛ كونها عوامل تساعد على تنويع دخلها الاقتصادي؛ حيث إن التنويع يجعلها في مأمن من الأزمات الاقتصادية التي تطرأ نتيجة اعتمادها على مورد اقتصادي واحد؛ حيث أضحت معظم بلدان العالم سواء المتقدمة أو النامية إلى انتهاج هذه السياسة لما لها من عواقب محمودة على مستوى الاقتصاد الكلي ككل.

شكل رقم (2) يوضح تقسيمات تنويع مصادر الدخل

ثانيًا- مزايا تنويع مصادر الدخل:

1- حماية البلد من الأزمات الاقتصادية الخارجية: يتجلى ذلك من خلال أهمية هذا الهدف بصفة خاصة في البلدان النامية، ومنها العربية، ومن بينها اليمن التي تعتمد على النفط بشكل مفرط؛ حيث تعد هذه السلعة سلعة عالمية تحدد أسعارها في الأسواق العالمية وفقًا لآلية العرض والطلب ولعوامل أخرى (سياسية وطبيعية) وغالبًا ما يكون تحديد سعر هذه السلعة خارج عن إرادة البلدان المنتجة والمصدرة لها بسبب الأزمات الاقتصادية والسياسية والكوارث الطبيعية وهي منظمة (أوبك)

لذا فإن أسعارها تتسم بعدم الاستقرار ارتفاعًا في حين كثرة الطلب على سلعة النفط وانخفاضًا عندما يقل الطلب على النفط ويكون ركود فيحصل انخفاض في قيمة البرميل مما يؤدي إلى عدم وفاء هذه البلدان بالتزاماتها نتيجة ضعف موازين مدفوعاتها وغيرها من الأزمات الاقتصادية التي غالبًا ما تشهدها الأسواق العالمية للنفط.

الأمر الذي يترتب عليه تعرض الاقتصاديات الوطنية لآثار سلبية وأحيانًا قد تكون مدمرة وأزمات مختلفة والتي يمكن التغلب عليها عن طريق سياسة تنويع مصادر الدخل، والتي تنتهجها العديد من البلدان وتحقيق الاستقرار فعندما يتعرض جانب اقتصادي معين أو قطاع ما إلى أزمة اقتصادية يكون القطاع أو القطاعات الأخرى في مأمن عن تلك الأزمة.

2- تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى: شهدت الدول النفطية بعد العام1974م تحقيق موارد مالية ضخمة مما قلل من نسبة مساهمة القطاعات الأخرى التقليدية في الناتج المحلي الإجمالي كالزراعة والأسماك والسياحة وغيرها، ولم يكن يولى لها الاهتمام في ظل الطفرة النفطية خلال الفترة المشار إليها حيث شهد قطاع النفط انتعاشًا ورواجًا ساهم بشكل كبير في ضخ أموالًا طائلة لتلك الدول ولكن في منتصف الثمانينيات حدثت تقلبات حادة في أسعار النفط الأمر الذي شجع فعلاً على ظهور تبني سياسات تنويع مصادر الدخل في بعض البلدان النفطية مما جعلها تعيد مراجعة حساباتها والاهتمام بإيجاد بدائل تنموية من خلال اتخاذ إجراءات تستهدف تنويعًا لاقتصادياتها، وذلك بتشجيع قطاعات اقتصادية أخرى كالزراعة والصناعة والخدمات وغيرها. من أجل رفع مستوى مشاركتها في الناتج المحلي الإجمالي بالشكل الذي يؤدي إلى تراجع نسبة الاعتماد على المورد الأساسي وهو النفط والغاز من خلال تقليص مساهمته أو الاعتماد عليه(**تقرير التنمية العربية،2018: 9).**

3- تعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي: تعتبر شراكة القطاع الخاص من السياسات الفاعلة التي انتهجتها معظم البلدان الناجحة في المضمار الاقتصادي والصناعي، حيث هدفت العديد من الدول إلى اتاحة الفرصة لزيادة شراكة القطاع الخاص كونه يسهم في توظيف المزيد من العمالة المحلية كما أن له القدرة على خلق قاعدة اقتصادية عريضة تسهم في تنويع مصادر الدخل بالنسبة للثروة الوطنية؛ وهذا ما جعل العديد من الدول النفطية تعمل على خصخصة بعض الصناعات والمنشآت الإنتاجية والخدمية وتقليص دور القطاع العام فيها بعد التأكد من عدم فاعليته أو سوء إدارته لبعض القطاعات الاقتصادية، والتي حقق فيها القطاع الخاص نجاحات ملحوظة ما عدا بعض القطاعات التي تظل الحكومات محتفظة بحقها في إدارته كالصناعة النفطية والكهرباء وغيرها من القطاعات السيادية المهمة.

4- تعزيز دور الاستثمار الأجنبي المباشر: يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أنجع الوسائل الاقتصادية المهمة في القرن الواحد والعشرين للنهوض بالاقتصاد الوطني وتحسين مدخولاته ورفع كفاءة قطاعات الاقتصاد المختلفة؛ حيث يعمل الاستثمار على جلب التكنولوجيا وتدريب العمالة المحلية وتنمية قدراتها المختلفة من خلال نظام المحاكاة مع الخبراء وتنمية وتطوير واستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة بفاعلية جيدة وكفاءة عالية بهدف تحقيق أعلى معدلات نمو اقتصادي من خلال نقل التكنولوجيا الحديثة ورؤوس الأموال وخلق فرص العمل، وهذا ما جعل الكثير من الدول سواء المتقدمة أم النامية تتسابق في بذل الجهود لتشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لما يتمتع به من مزايا تقديم كافة التسهيلات ومنحه كل الامتيازات، وبالتالي فإن دور الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد على تعزيز التنمية الاقتصادية وتنويع الهيكل الاقتصادي وهذا ما يجعله من بين أهداف سياسة تنويع مصادر الدخل.

5-تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات: من خلال زيادة الصادرات، والتقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية، وتوفير فرص العمل، وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد. ومن جهة أخرى يمكن التمييز بين أهداف تنويع مصادر الدخل حسب الأفق الزمني فعلى المدى القصير قد يكون الهدف التوسع وتعزيز عائدات القطاع الرئيس(البترول مثلا)، وبالتالي زيادة نصيب هذا القطاع في كل من الناتج المحلي الإجمالي والعائدات التصديرية. أما على المدى الطويل، فالهدف المنشود أو استخدام العوائد المكتسبة عن القطاع الرئيس في إحداث تنمية اقتصادية مرتكزة على تنويع مصادر الدخل والتوجه نحو الاستثمار في قطاعات أخرى أي أن القطاع الرئيس كالنفط قد يتم الاعتماد عليه ليصبح وسيلة لإحداث تنويع مصادر الدخل.

6-الاستدامة الاقتصادية: يدعم تنويع مصادر الدخل إرساء الاستدامة الاقتصادية في الدول التي تنتهج هذا الأسلوب الاقتصادي القائم على التنويع، حيث يمثل تنويع مصادر الدخل مرحلة مهمة من مراحل تحقيق الاستدامة الاقتصادية وهو ما تسعى له كل بلدان العالم من خلال إستراتيجية الألفية الثالثة التي تنص صراحة على حق الاستدامة للأجيال القادمة، وتعتبر اليمن إحدى البلدان النامية التي وقعت ميثاق شرف في الأمم المتحدة.

تستعرض الدراسة من خلال هذا المبحث بعض آليات التنويع الاقتصادي التي يمكن أن تساعد في تحقيق الاستدامة الاقتصادية فائدة عظمى للبلدان النامية؛ حيث يرى البعض أن تنويع مصادر الدخل وتعدد القطاعات الاقتصادية، وعدم الاعتماد على المورد الاقتصادي الواحد من شأنه تحقيق تنمية مستدامة شاملة تؤتي أكلها.

حيث يرى خبراء الاقتصاد أن سياسة التنويع وعدم الاعتماد على المورد الاقتصادي الواحد يعد خياراً استراتيجياً لتحقيق تنمية مستدامة تمتلك مقومات البقاء والاستمرار؛ حيث أن هناك علاقة تكاملية بين سياسة التنويع والتنمية المستدامة

نحو تحقيق منظومة متكاملة تساعد على تحسين الاقتصاد وتنويع هياكله(**تقرير التنمية العربية، 2018: 15**).

حيث يرى الباحث أن ما سبق الإشارة إليه يعتبر توجهاً يتوائم مع ما تسعى إليه البلدان التي تسعى نحو تنويع مصادر الدخل فيها وهو الطريق الذي لا بد أن تنتهجه اليمن نحو تنويع مصادر مدخولاتها، وعدم الاعتماد على سلعة النفط والغاز الذي يشكل المصدر الرئيس لتغذية موازنتها. وهذان أمران أساسيان في تحقيق اقتصاد مستدام، لذلك باستطاعة تنويع مصادر الدخل أن يحد من التذبذب الاقتصادي للدولة وزيادة أداء نشاطها الاقتصادي.

كما تعد إستراتيجية تنويع مصادر الدخل من منظور التنمية المستدامة كعامل ضمان للاستقرار الاقتصادي على المدى البعيد باعتبار أنه عملية توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية للقطاعات المختلفة من خلال إنتاج وتوزيع السلع والخدمات؛ حيث إنه لا يعني بالضرورة فقط زيادة المخرجات فقط، ولكنه يعزز في استقرار الاقتصادات من خلال تنويع قاعدتها الاقتصادية المختلفة، كما أن التنويع الاقتصادي لديه الميل لتلبية الاحتياجات الأساسية للتنمية المستدامة، مثل: تلبية الاحتياجات الأساسية للفقراء، وفتح مجالات متنوعة من النشاط الاقتصادي بعيداً عن استغلال جانب واحد من الموارد الطبيعية المهددة بالنضوب، إضافة إلى أن التنويع يؤسس لاقتصاد قائم على الوفرة والتعدد وتأمين مستقبل الأجيال على حد سواء.

ثالثًا- محددات تنويع مصادر الدخل:

هناك عدد من المحددات التي ينظر لها عند الحديث عن محددات تنويع مصادر الدخل ونورد هنا بعضًا منها، وهي:

1.الحوكمة : يعتبر الحكم الرشيد شرطا أساسياً من شروط بناء بيئة مشجعة لتنويع مصادر الدخل؛ حيث إنه يوفر أرضية صلبة لتشجيع سياسة تنويع مصادر الدخل في البلدان ككل؛ حيث ينطوي الأخير على تصميم و تنفيذ سياسات اقتصادية هادفة لتعزيز القطاعات الناشئة وتنميتها والتأكد من إمكانية تطويرها في بيئة تسمح لها بالازدهار وزيادة مساهمتها في الاقتصاد الوطني على مستوى الاقتصاد الكلي ككل، حيث يجب أن تكون هناك كفاءة في مستوى تنسيق عالٍ بين صناع القرار والقائمين على الجهات المعنية المختلفة الممثلة للبيئة الاقتصادية في إطار الدولة بشكل عام.

فعلى سبيل المثال تكمن أهميتها من خلال الإدارة الاقتصادية الحكيمة للموارد الطبيعية، فالحوكمة لها دور مهم في وضع الإطار التنظيمي الذي يدعم النشاط الاقتصادي لضمان بيئة صحية لمناخ الأعمال الجاذب للاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا يظهر جلياً في العديد من البلدان الإفريقية على عكس نظرائها من دول العالم المتقدم حيث تتميز مجموعة الدول الأولى ببيئة أقل وضوحا واستقرارا لا من حيث الأهداف ولا الاستراتيجيات وغالبا ما تكون القطاعات الصناعية والخدماتية ضعيفة مما يجعلها أكثر اعتمادا على تدخلات الحكومة... و أحد الأمثلة البارزة لذلك هو عمل الحكومة على إصلاح الإجراءات الجمركية وتخفيف الأعباء الإدارية المتعلقة بحركة التجارة بحيث يكون بقدرة المصنعين تصدير منتجاتهم واستيراد البضائع بصفة أسهل (**قاسم، 2011 :5**).

2.دور القطاع الخاص : تتجه معظم البلدان النامية إلى بناء علاقة شراكة حقيقية مع القطاع الخاص؛ حيث يمكن للقطاع الخاص أن يلعب دوراً مهماً في تعزيز مسار تنويع مصادر الدخل بالإضافة إلى دعم الجهود الحكومية في إصلاح الهيكل الاقتصادي من خلال قيادة الابتكار والنشاط الاقتصادي في القطاعات غير المستقلة؛ حيث يمكن على سبيل المثال البحث والتطوير لأنشطة جديدة علاوة على ذلك غالباً ما تقف الشركات الخاصة عند حدود قطاعات جديدة وبالتالي جلب الابتكار في الاقتصاد(**رحيم، 2010 :11**).

3.الموارد الطبيعية : تزخر اليمن بالعديد من الموارد الطبيعية وغير المستقلة، ومن بين هذه الموارد هناك العديد من الموارد الطبيعية كالموقع الجغرافي والسياحي والزراعي والسمكي وتنوع التضاريس في المحافظات اليمنية ككل....إلخ، ولديها القدرة على دعم مسيرة تنويع مصادر الدخل لأي بلد وتعتبر في غاية الأهمية، حيث يمكن استغلال هذه الموارد لزيادة نطاق الصادرات والسلع المنتجة داخل البلاد واستغلال صادراتها الطبيعية سواء كانت سلعاً زراعية أو منتجات، حيث إن البلدان التي تعتمد على عائداتها من السلع والخدمات عرضة للازدهار في حالة ارتفاع الأسعار، كما أنها عرضة لدورات الكساد في حال حدوث تقلبات واسعة في الأسعار، ولذلك فإن الحاجة إلى توسيع إثراء هذه المنتجات والسعي لاستخدامها بشكل مستدام حيثما كان ذلك ممكناً إذا كان ذلك مصحوباً بسياسات تشجيع القطاع الخاص والتجارة والصادرات، حيث سيمكن استغلال الموارد الطبيعية وتحسين توفير الفرص لإنتاج مجموعة متنوعة من البضائع سواء كان ذلك داخل الأسواق المحلية أو تصديرها إلى الأسواق العالمية(**قاسم، 2011: 6**).

4.العوامل الإقليمية : يعتبر التعاون الإقليمي والاقتصادي من الاستراتيجيات الهامة حيث لا تستطيع أي دولة في العالم من توفير كل احتياجاتها دون التبادل التجاري مع دولة أو دول أخرى، حيث قطعت اليمن خطوات للتقارب مع دول مجلس التعاون الخليجي وقيامها ببعض الإصلاحات الاقتصادية لتسهيل التبادل والتجارة وشمل كلًا من: إصلاح نظام إدارة الجمارك، وأنشاء المناطق الحرة لتسهيل العمل بالنسبة لرجال الإعمال لنقل بضائعهم بحرية، وغيرها من المبادرات الاقتصادية مع عدد من الدول العربية لتسهيل التنقل العابر للحدود في شكل ممرات لنقل البضائع وغيرها، فاليمن مثلا لديها علاقات اقتصادية قوية مع بعض الدول الإفريقية المجاورة بحكم موقعها الجغرافي مثل جيبوتي وإثيوبيا وهذا قد يفتح مجالات اقتصادية إقليمية مستقبلاً قد تسهم في دعم مسار تنويع مصادر الدخل التي قد تعمل على إيجاد موارد اقتصادية إضافية لليمن من خلال عمليات التبادل التجاري بحكم موقعها المهم متعددة، والتي تمثل بمثابة أسواق لمنتجاتها وبالتالي يمكن لليمن أن تقوم بتوسيع إنتاجها المحلي، وتنويع صادراتها بحكم الموقع كما أن عليها أن تسعى لإذابة بعض المحددات التي تحول بينها وبين تحقيق التكامل الإقليمي وتنويع مصادر الدخل، ومنها ضعف البنية التحتية وإصلاح البيئة الاستثمارية.

5.الإطار الدولي :يمكن للإطار الدولي أن يلعب دوراً هاماً بالنسبة لمجموع الدول الهادفة إلى تنويع اقتصاداتها سواء كان ذلك بالنسبة للدول على انفراد أو فيما يخص تكتلات اقتصادية والتي من الممكن أن يتم التأثير عليها في اقتصادات عملاقة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي والصين واليابان وغيرها من البلدان المتقدمة إضافة إلى أنه يمكن لها أن تلعب دور شركاء أساسيين بالنسبة لهذه الدول الراغبة في تنويع اقتصاداتها وبناء شراكة اقتصادية، و يمكن أن تأخذ عددا من الطرق بما في ذلك المشاريع التجارية المشتركة واتفاقات الاستثمار والتجارة ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات لتحسين مناخ الإعمال فهذا يؤدي إلى خلق أسواق جديدة للمنتجات المزمع إنتاجها حيث يأخذ أهمية خاصة لتحسين تنويع مصادر الدخل بالنسبة لهذه الدول (**تقرير التنمية العربية، 2018: 17**).

6- الموارد البشرية والقدرات المؤسسية: بالإضافة إلى كل العوامل السابقة تعتبر الموارد البشرية والقدرات المؤسسية أحد العوامل المهمة باعتبارها من العوامل المساهمة في تحسين قدرات تنويع مصادر الدخل للدول وتحررها من التبعية للمورد الطبيعي الواحد (النفط) فعلى المستوى المحلي تعتبر كل من القدرات المؤسساتية مفتاحاً لإنشاء الأطر التنظيمية للبنية التحتية وكذا الموارد البشرية تعتبر مهمة لتعزيز الابتكار في أي اقتصاد، فعلى سبيل المثال من خلال البحث والتطوير واستخدام أفضل المهارات الإدارية ستؤدي حتما إلى الحصول على أفضل المنتجات الاقتصادية، علاوةً على ذلك ومن خلال دعم الحكومة والمجتمع المدني يمكن أن تسلط الإمكانات البشرية للمساهمة بشكل إيجابي في تنويع مصادر الدخل، وهذا كله يشمل دعم وتعزيز التعليم العالي والجامعي والفني ودعم البحث والتطوير في القطاعات ذات النمو المرتفع؛ حيث لوحظ في مختلف الدراسات أن تطور الشراكات مع الوكالات الدولية أدت إلى تطوير تكنولوجيات جديدة مع زيادة في المهارات ذات الصلة بالسكان المحليين(**تقرير التنمية العربية، 2018: 18**).

رابعًا- متطلبات تنويع مصادر الدخل:

تحتاج متطلبات تنويع مصادر الدخل إلى مجموعة من العوامل الضرورية والهامة التي يجب أن يرتكز عليها تنويع مصادر الدخل.

1-الموارد البشرية وتطوير رأس المال البشري.
2-توفير الموارد المالية اللازمة لعملية تنويع مصادر الدخل.
3-توفير بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي وإصلاح وتنسيق عمل السياسات المالية والائتمانية.
4-تفعيل دور القطاع الخاص وتعزيز بيئة الأعمال.
5-تعزيز ريادة الأعمال من خلال المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
6-الاستثمار في البنية التحتية والتعليم والمهارات.
7-تشجيع روح المبادرة والابتكار من خلال تحسين الوصول إلى المعلومات.
8-تعزيز البيئة القانونية والتنظيمية وتشجيع الاستثمار الخاص سواء كان محلياً أم أجنبيا.
9-إصلاح سوق العمل وإعادة تنظيم الحوافز للشركات والقوى العاملة.
10-إعداد مناهج تعليمية متطورة تعتمد الذكاء ورفع المهارات والتنسيق مع متطلبات التشغيل .

خامسًا- أهداف تنويع مصادر الدخل:

هناك عدد من الأهداف الاقتصادية التي يرجى تحقيقها عند اتباع سياسة تنويع مصادر الدخل والمتمثلة في:

1- حماية البلد من المخاطر الاقتصادية الخارجية: يتجلى بوضوح أهمية هذا الهدف بصفة خاصة في البلدان التي تعتمد على النفط ، إذ تعد هذه السلعة سلعة عالمية يكثر الطلب عليها في عموم البلدان التي ليس لديها موارد طبيعية كالنفط لأجل تشغيل مصانعها ومعاملها وتنشيط اقتصاداتها، حيث تحدد أسعارها في الأسواق العالمية وفقا لآلية العرض والطلب بالإضافة إلى أن هنالك عوامل أخرى (سياسية وطبيعية) وغالبا ما يكون تحديد سعر هذه السلعة خارج عن إرادة البلدان سواء المنتجة أو المصدرة لها بسبب الأزمات الاقتصادية والسياسية والعالمية والكوارث الطبيعية ، لذا فإن أسعارها تتسم بعدم الاستقرار ارتفاعاً وانخفاضاً والتي غالبا ما تشهدها الأسواق العالمية للنفط الأمر الذي يترتب عليه تعرض الاقتصاديات الوطنية لآثار سلبية وأزمات مختلفة ويمكن التغلب عليها عن طريق سياسة تنويع مصادر الدخل وتحقيق الاستقرار الاقتصادي فعندما يتعرض جانب اقتصادي معين إلى أزمة اقتصادية يكون الجانب الآخر في مأمن عن تلك الأزمة(**بوغنيسة ، 2016: 18**).

2-تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى: شهدت الدول النامية وخصوصاً النفطية بعد العام 1974م تحقيق فوائض مالية كبيرة جداً نتيجة ارتفاع أسعار النفط عالمياً مما أدى إلى التقليل من نسبة مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي وعدم الاعتماد عليها وعدم تنميتها مما أدى إلى الاهتمام المتزايد بسلعة النفط؛ بل ورسم خطط وسياسات الحكومات بناء على الفوائض المالية الآتية من هذه السلعة ولكن مع مطلع فترة الثمانينيات حدثت تقلبات عالمية حادة في أسعار النفط الأمر الذي أدى إلى تشجيع وظهور مصطلح تنويع مصادر الدخل في بعض البلدان النامية والنفطية، وذلك من خلال اتخاذ إجراءات تستهدف تنويع اقتصادياتها وذلك بتشجيع ورعاية القطاعات الاقتصادية الأخرى كالزراعة والصناعة والسياحة وغيرها من الخدمات من أجل رفع مستوى مشاركتها في الناتج المحلي الإجمالي وبالشكل الذي يؤدي إلى تراجع نسبة الاعتماد على المورد الأساسي وتقليص مساهمة السلعة الأساسية الوحيدة كالنفط أو الغاز(**تقرير التنمية العربية، 2018**).

3-مشاركة القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية: تسعى العديد من البلدان النامية إلى إتاحة الفرصة لزيادة فاعلية ومشاركة القطاع الخاص وهي إستراتيجية انتهجتها معظم البلدان المتقدمة من خلال رسم سياسات وبرامج تسهم في إعطاء القطاع الخاص فرصة أكبر في الحياة الاقتصادية لكونه ساهم في توظيف المزيد من العمالة المحلية كما أن له القدرة على خلق قاعدة اقتصادية عريضة تساهم في تنويع مصادر الثروة الوطنية، وهذا ما يجعل العديد من الدول النفطية تعمل على اتباع سياسة الخصخصة في بعض الصناعات والمنشآت

الإنتاجية والخدمية وتقليص دور القطاع العام فيها ماعدا الصناعة النفطية(**غيلان، 2007: 35**).

سادسًا-عوامل نجاح تنويع مصادر الدخل: يحتاج تنويع مصادر الدخل إلى العديد من العوامل المهمة، منها:

1-المتابعة المستمرة والشاملة لخطط التنمية وأهدافها في تحقيق أهداف تنويع مصادر الدخل والتغلب على العقبات التي تواجهها، ولا شك أن المتابعة الحكومية المستمرة والتقييم الدائم والشامل لجدوى المشروعات والتحديات التي تواجهها يمثل ضمانة أساسية لاستمرار تلك المشروعات في تحقيق أهدافها في آجال زمنية معينة.

2-زيادة حجم الاستثمارات في القطاعات التنموية غير النفطية.

3 -الاستثمار في مجال المشروعات الصغيرة(**منصوري، 2008: 72**).

4-أهمية تحقيق الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص في عملية التنمية ودور القطاع الخاص المتزايد في المساهمة بنسبة أعلى في التنمية والاستثمار في المشاريع غير النفطية.

حيث نرى من خلال ما سبق ضرورة تنويع مصادر الدخل في اليمن؛ لأنه يعتبر الحل الأنسب للخروج من التبعية لقطاع النفط إذ يتطلب هذا الأخير مجموعة من المحددات والمؤشرات التي تكون سبب في نجاحه أو فشله.

سابعًا-ضرورة تنويع مصادر الدخل:

هناك عدد من المبررات الضرورية التي اتخذتها بعض البلدان النامية بالاتجاه نحو تنويع مصادر دخلها وعدم الاعتماد على سلعة النفط ومن هذه المبررات ما يلي(**سحر،2019: 22-23**):

1-الابتعاد عن المخاطر الاقتصادية: وهو الهدف الأساسي الذي سعت معظم البلدان إلى الابتعاد عن مخاطر الاعتماد على السلعة الواحدة وهي النفط والذي يعتمد في تغذية وتمويل موازنتها لمجابهة التزاماتها التنموية وغيرها تجاه شعوبها مما يجعلها عرضة للأزمات الخارجية وكذا الداخلية؛ فالاعتماد على مصدر وحيد يجعلها عرضة لتقلبات الإنتاج والأسعار فعند ارتفاع أسعار النفط وبيعه بمبالغ كبيرة ينعكس ذلك إيجاباً على الاقتصاد ككل وترتفع الواردات من النقد الأجنبي نتيجة لارتفاع صادرات النفط الخام لهذه الدولة وبالتالي يتوسع ويزداد الاتفاق الحكومي تجاه الالتزامات التنموية والتوسع في إقامة المشاريع وغيرها ويحدث هناك نمو اقتصادي وكذا ارتفاع في مستوى الناتج المحلي الإجمالي.

وهنا يرى الباحث بأن النمو الاقتصادي الحاصل هو نمو مضلل وغير فعلي لأنه لم يأت نتيجة تطور فعلي في مستوى الاقتصاد، وإنما جاء نتيجة زيادة ملحوظة في أسعار النفط، فيرى الباحث هنا أن النمو الاقتصادي يختلف كلياً عن التنمية الاقتصادية حيث إن النمو الاقتصادي يكون فقط في الجانب المادي أي ارتفاع في مستوى النقود وزيادة قيمتها عكس التنمية التي يعتبر مفهومها شاملاً في جميع مجالات الاقتصاد ككل.

2-الأمان الاقتصادي: من الأهداف التي تسعى لها البدان النامية وغيرها الوصول إلى درجة الأمان الاقتصادي من خلال تنويع مصادر الدخل وتنويع مواردها لبناء اقتصاد مستقر يضمن الاستمرارية وقادر على مواجهة الأزمات الاقتصادية الخارجية ولا سيما المرتبطة بالاعتماد على المورد النفطي من خلال تنويع الأنشطة الاقتصادية وبناء بيئة اقتصادية مستقرة تعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي يكون لها التغير الملحوظ في تحسن الناتج المحلي الإجمالي.

3-الحاجة إلى تنويع مصادر الدخل: يتم ذلك لأجل زيادة رأس المال وارتفاع معدلات الإنتاجية وزيادة عدد الوظائف وفرص العمل وتحسين دخل الأفراد والمساهمة في تحسين معدل الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك إشراك القطاع الخاص في بناء الاقتصاد وهي إستراتيجية أثبتت نجاحها في معظم البلدان التي انتهجت هذا النوع من الشراكة.

سابعًا- العلاقة بين الاستثمار الأجنبي وتنويع مصادر الدخل:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر مصدراً مهماً من مصادر التمويل الخارجي، لما له من دور كبير في دعم وتنويع اقتصاديات الدول خاصة تلك التي تعتمد على مصدر وحيد في دخلها، فالاستثمار الأجنبي المباشر قد يسهم بشكل فعال في تنويع مصادر الدخل الوطني وتقليص نسب البطالة ويهدف هذا المبحث إلى دراسة مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم الناتج المحلي الإجمالي؛ حيث تعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة من بين أهم المصادر التي يمكن الاعتماد عليها في دعم وتنويع مصادر الدخل الوطني، وذلك لما لها من أهمية وتأثيرات إيجابية على الدول المضيفة لهذه الاستثمارات، حيث تعتبر من بين مصادر التمويل الدولية ومؤشرا على الانفتاح الاقتصادي في كل دول العالم، بالإضافة إلى اعتبارها قناة رئيسة لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية على الدول المضيفة، وأداة مهمة لتفعيل التجارة العالمية من خلال توفير أسواق جديدة لطرح المنتجات بتكلفة منخفضة وبتكنولوجيا جديدة، وهذا في ظل سيادة ظاهرة العولمة المالية وزيادة التحول نحو آلية السوق وتعتبر دول الشرق الأوسط وغيرها من البلدان النامية من بين الاقتصادات الريعية التي تعتمد على مصدر وحيد في دعم وتمويل اقتصادها، فهي بذلك تسعى جاهدة إلى تنويع مصادر دخلها الوطني باللجوء إلى مختلف المصادر والقطاعات الأخرى والتي من بينها الاستثمارات الأجنبية المباشرة (**هادي، 2020: 54**).

خلاصة لما سبق نجد أن الاستثمار الأجنبي المباشر يُسهم في ضخ رؤوس الأموال في الاقتصاد الوطني، وإنشاء المدن الصناعية وإقامة المشاريع الاستثمارية وإيجاد حل لمشكلة البطالة، وتحسين الإنتاجية من خلال ما يجلبه الاستثمار من تكنولوجيا ومعدات حديثة، والتي بدورها تؤدي إلى تنويع مصادر الدخل.

وأصبحت سياسة تنويع مصادر الدخل ظاهرة اقتصادية عالمية تسعى لتحقيقها معظم بلدان العالم سواء متقدمة أو نامية وكذا مطلباً شعبياً في ظل تراجع أسعار النفط عالمياً، ونحن نعيش بالوقت الحاضر وفي ظل الألفية الجديدة بين الانتعاش والركود في دول العالم كنتيجة طبيعية لتقلبات الوضع الاقتصادي، أصبحت معظم البلدان التي تعتمد على سلعة واحدة أو مورد طبيعي واحد يعمل على تغذية ميزانيتها المالية لتمويل مشاريعها الإستراتيجية تعتبر إستراتيجية تنويع مصادر الدخل من أبرز الأهداف التي تسعى لتحقيقها، ويعد

الاستثمار الأجنبي المباشر من بين أهم المصادر التي يمكن الاعتماد عليها في دعم وتنويع مصادر الدخل الوطني وذلك لما لها من أهمية وتأثيرات إيجابية على الدول المضيفة لهذه الاستثمارات، حيث تعتبر من بين مصادر التمويل الدولية ومؤشراً على الانفتاح الاقتصادي في كل دول العالم، بالإضافة إلى اعتبارها قناة رئيسة لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية على الدول المضيفة، وأداة مهمة لتفعيل التجارة العالمية من خلال توفير أسواق جديدة لطرح المنتجات بتكلفة منخفضة وبتكنولوجيا جديدة، وهذا في ظل زيادة التدفق في مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي لدى الدول المضيفة.

كما إن التحدي الذي يواجه اقتصاد اليمن والمتمثل بالاعتماد على الموارد النفطية، يمكن تجاوزه بتنويع مصادر الدخل من خلال تشجيع الاستثمارات في مشاريع الصناعات التحويلية والتعدين والزراعة والأسماك ومشاريع التصدير والسياحة وبذلك تستطيع الحكومة أن تقلل من الاعتماد على الموارد النفطية وتتجه إلى تنويع مصادر الدخل نظرا لأن الموارد النفطية غير متجددة وتعتمد على سعر النفط وحجم الإنتاج، وإذا انخفضت أسعار النفط أو قل الإنتاج فإنها تؤثر وبشكل مباشر على موارد الدولة.

حيث إن اليمن بذلت جهودا كبيرة في الفترة الماضية في تنويع مصادر الدخل ومنها تقليل اعتمادها على النفط بصورة كبيرة، وكذا مساهمة القطاعات غير النفطية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

المبحث الثالث- تجارب ناجحة في الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر في تنويع مصادر الدخل:

نظراً لحاجة الدول الملحة إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر إليها بشكل متواصل ومتنامي اتجهت العديد من البلدان النامية إلى تقديم وتسهيل المزيد من حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تقديم مزايا للاستثمار في بعض المجالات لمساعدتها على تحقيق تنوع مصادر دخلها والابتعاد عن الاعتماد على السلعة الوحيدة وهي النفط؛ لتحقيق بيئة اقتصادية يمكن الاعتماد عليها في دعم التزاماتها التنموية تجاه شعوبها. ويهدف هذا الفصل إلى عرض بعض التجارب الدولية التي حققت نجاحات متفاوتة حسب طبيعة كل بلد وذلك لتحسين مناخ الاستثمار وذلك في محاولة للاستفادة من هذه التجارب خاصة في ظل سعي صانعي السياسات الاقتصادية في تلك البلدان إلى زيادة معدلات الاستثمار لدعم عملية التنمية الاقتصادية وزيادة مستويات الرفاهية نظراً لكون الاستثمار الأجنبي المباشر هو العامل الأساسي والمحرك لعملية التنمية الاقتصادية.

كما يمكننا من خلال استعراض تجارب تلك الدول الناجحة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الوقوف على طبيعة الحوافز الكفيلة بتنشيط وتعزيز مستويات الاستثمار في اليمن.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك بعض الاعتبارات التي تم أخذها بالحسبان عند اختيار تلك البلدان التي سوف يتم تناول تجاربها، وهي القرب الجغرافي لليمن وهي دولة الإمارات العربية المتحدة والتجربة الأخرى وهي جمهورية مصر العربية والتي تتقارب البيئة الاقتصادية فيها مع اليمن من حيث شكل النظام السياسي وغيرها من العوامل الاجتماعية والاقتصادية.

أولًا- تجربة مصر:

تعد جمهورية مصر العربية من أنجح الدول النامية التي حققت قفزة نوعية في مجال تنويع مصادر الدخل وتنويع القطاعات غير النفطية، وقد أسهم هذا التحول في السنوات الأخيرة وسيتم التطرق في هذا المبحث لدراستها.

حيث لعب الاستثمار الأجنبي المباشر في جمهورية مصر العربية دوراً في غاية الأهمية على كافة الأصعدة الاقتصادية المتنامية حيث إنها تستمد منه معظم مقوماتها الديناميكية من نمو وتطور وتغيرات هيكلية، ورغم الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة كانت هناك إرادة سياسية جادة ساهمت إلى حد كبير من تحويل العوائد النفطية المتواضعة إلى هياكل اقتصادية واجتماعية متطورة توفر لها القواعد اللازمة للانطلاقة نحو تنويع مصادر الدخل فيها من خلال الاستفادة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تتمتع مصر بمقومات استثمارية من شأنها تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وتسهيله؛ فالموقع الجغرافي المتميز لجمهورية مصر العربية والمطل على ممرات بحرية دولية وإقليمية وكذا قناة السويس يفتح لها آفاق الاستثمار والتبادل التجاري الحر، كما تتميز مصر ببيئتها الاقتصادية المتنوعة وبنيتها الأساسية ومواردها البشرية المؤهلة التي تكفل سيولة الاستثمار فيها، ووضعت مصر الأطر والتشريعات المناسبة لدعم هذا التوجه الاقتصادي المفتوح ولتشجيع الاستثمار الأجنبي الذي يزداد تنامياً عامًا بعد عام وهو ما نلاحظه من نهضة تنموية.

1- خصائص مناخ الاستثمار في مصر: تقع جمهورية مصر العربية في الركن الشمالي الشرقي من قارة إفريقيا وتقدر إجمالي مساحتها حوالي 1003 مليون كلم2 بينما المساحة المشغولة أو المأهولة بالسكان حوالي 6% من إجمالي المساحة الكلية، حيث يحدها من الشرق البحر الأحمر ومن الشمال فلسطين ومن الغرب ليبيا ويحدها من الجنوب السودان، كما تجدر الإشارة إلى أن طول الحدود البرية لمصر تبلغ حوالي 2930 كلم وطول الحدود البحرية تبلغ 2940 كلم **(www.egypty.com/egyptana/constitution)**

كما أن هناك عددا من المميزات التي تتمتع بها مصر، وهي:

المميزات السياسية حيث ينص الدستور المصري على أنها دولة نظامها السياسي اشتراكي ديمقراطي يقوم على تحالف قوى الشعب حيث يمثل الشعب مصدر السلطات ومالكها.

أ-السلطة التشريعية:

مجلس الشعب : حيث يمثل هذا المجلس من 444 عضواً يتم اختيارهم عن طريق الانتخابات المباشرة كما أن القانون يمنح رئيس الدولة بتعيين 10 أشخاص، حيث يتولى مجلس الشعب إقرار السياسة العامة في البلاد والخطة العامة للتنمية

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها بالإضافة إلى إقرار الموازنة العامة للدولة وقيامه بالرقابة على أداء السلطة التنفيذية وتقييم أعمالها وغيرها من المهام (www.petroleum.gov.eg)

مجلس الشورى : يتكون مجلس الشورى المصري من 264 عضواً حيث ينتخب ثلث أعضاء المجلس لمدة ست سنوات والثلث الآخر يمنح القانون المصري رئيس الجمهورية تعيين من يراه مناسباً ويتم استشارة مجلس الشورى في عدة أمور، منها :

-مشروع القوانين النافذة والتي تعتبر مكملة للدستور المصري.
مشروع الإطار العام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
معاهدات الصلح والتحالف.

ب- السلطة التنفيذية:

1-منصب رئيس الجمهورية: تتكون السلطة التنفيذية من أعلى هرم في الدولة، وهو: الذي يتولى رئاسة السلطة التنفيذية، ويكون منتخبًا من خلال استفتاء دستوري شعبي بناءً على تزكية من أعضاء مجلس الشعب ويحق له إعادة انتخابه لمدة أخرى ويشرف رئيس الجمهورية باستشارة رئيس الحكومة على السياسة العامة للدولة ووضع خططها والإشراف على تنفيذها ويسأل على التقصير في عدم الوفاء بما تم وضعه.

2-رئيس مجلس الوزراء: يعتبر السلطة التنفيذية والإدارية العليا في البلد والتي تقوم بإدارة أعمال الدولة المختلفة من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة وقيادة وإدارة، كما أن هناك بعضًا من المجالس الشعبية والمحلية التي تشكل على مستوى الوحدات الإدارية بواسطة الانتخاب المباشر ودورها في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المختلفة والرقابة على كافة النشاطات المختلفة، وكما تجدر الإشارة إلى أن مصر مقسمة إلى 26 محافظة وتسمى وحدة إدارية والتي تضم عدداً من المراكز والمدن والقرى والعزل ويعين المحافظ فيها من قبل رئيس الجمهورية.

الاستقرار السياسي: تتميز مصر عن باقي الأقطار العربية بتلاحم الشعب مع الجيش الذي يشكل عامل استقرار للبلد من الأخطار الخارجية حيث فشلت معظم المؤامرات الخارجية التي كانت تحاك من الخارج مما أوجد استقراراً أسهم في دخول الاستثمارات الخارجية والأفواج السياحية وغيرها.

المعطيات الاجتماعية: يتجاوز عدد سكان جمهورية مصر العربية ال 100 مليون نسمة حسب تقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (**كتاب الإحصائي السنوي في مصر، 2016**) حيث يمثل نصف السكان ما دون سن الرابعة والعشرين في العام 2010م ويتمركزون في الفئة العمرية الواقعة ما بين (15-20سنة) وفضلاً عن ذلك فإن مصر عرفت استقراراً في نسب توزيع السكان حسب الجنس منذ العام 1995م والتي تقدر ب51% للذكور و49% للإناث وكذلك في نسب التوزيع بين المدن والأرياف والمقدرة في 57% في الريف فيما تقدر المناطق الحضرية بنسبة 43%.

مستوى التعليم في مصر: تبذل مصر جهودًا كبيرة في الارتقاء بمستوى التعليم بشتى أنواعه الأساسي والثانوي والتعليم الفني والجامعي لأنه يمثل حجر الأساس للارتقاء والنهوض لأي مجتمع حيث حرصت وزارات التعليم في مصر أن يكون التعليم عالي الجودة كحق مشروع للمواطن المصري في إطار نظام لا مركزي وأن يكون نموذجاً رائداً في المنطقة من خلال التحديث المستمر للمنظومة التعليمية وتطوير المناهج وطرق التدريس وأساليب التقويم مما ساهم في ارتفاع نسب الالتحاق بالتعليم وخصوصاً الأساسي وعدم التهرب من التعليم كما هو الحال في بعض البلدان النامية ومنها للأسف الشديد بلادنا (اليمن) كما استطاعت مصر أن تبذل جهوداً كبيرة في القضاء على الأمية حيث استطاعت أن تحقق نجاحات واسعة في هذا المضمار سعياً منها نحو تحسين بيئتها وإيجاد أرضية مناسبة لسهولة استيعاب الاستثمار الأجنبي المباشر وهو ما يهمنا في هذا المضمار فلا وجود وازدهار للاستثمار الأجنبي المباشر إلا بوجود بنية تعليمية متطورة حيث نال التعليم في مصر اهتمامات حكومية من خلال برامج وخطط واضحة تم من خلالها رفع وتحسين مستوى الشعب تعليمياً.

العمل: تؤكد بعض المصادر أن عدد العاملين في مصر قد بلغ أكثر من 24 مليون شخص في العام 2009م مقابل 17 مليون عام 2001م وهو تحسن ملفت كما قدرت نسبة البطالة في العام 2009م في حين كان مستوى البطالة 10% في العام 2001 حيث ارتفعت البطالة خلال الفترة 2002-2006م وقد بلغت ذروتها إلى 12 % في العام 2005م ويرجع ذلك إلى الارتفاع المستمر في التضخم وعدم كفاءة السياسات الحكومية في كبح جماحه وهو ما أثر على بعض القطاعات الاقتصادية حينها.

الإصلاحات الاقتصادية: في مطلع التسعينيات وقعت جمهورية مصر العربية مع صندوق النقد الدولي اتفاقاً التزمت الحكومة المصرية بموجبه بالقيام بتطبيق برنامج شامل للإصلاحات الاقتصادية بهدف تحقيق الاستقرار المالي والنقدي والتوازن الاقتصادي الكلي في المرحلة الأولى من البرنامج، ثم رفع معدلات النمو الاقتصادي في المرحلة التي تليها من خلال مجموعة من الإجراءات الواجب القيام بها والالتزام بتطبيقها في إطار سياسات التثبيت الاقتصادي والتغيير الهيكلي في بنية الاقتصاد المصري والتي تتضمن ما يلي:

سياسات التثبيت الاقتصادي:

أ-الإصلاح النقدي وذلك من خلال:

1-تحرير أسعار الفائدة على الودائع والقروض وفقاً لقوى العرض والطلب في السوق النقدية.

2- تحرير سعر صرف الجنية المصري وربطه بالدولار الأمريكي.

3- السماح لغير البنوك (صغار الصرافين) بالتعامل بالعملات الأجنبية بعد الحصول على الموافقة من البنك المركزي المصري بناء على ضمانات معينة ووفق خطة عمل معينة.

4- إلغاء بعض من شروط منح الائتمان للقطاع الخاص منها السقوف الائتمانية.

ب-الإصلاح المالي: وهو الأهم حيث يعتبر الأهم في طريق الإصلاحات الاقتصادية وذلك من خلال ترشيد النفقات العامة وزيادة الإيرادات العامة بحيث تصبح مصر منفتحة على استقبال الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة وتخفيض بنود الدعم الموجه إلى بعض السلع وفرض ضريبة المبيعات ورفع رسوم قناة السويس وغيرها من الإجراءات

التي اتخذتها الحكومة المصرية في سبيل الوصول إلى تخفيض نزيف العجز المتواصل في الموازنة العامة للدولة.

ج- التغيير الهيكلي في بنية الاقتصاد: ركزت الحكومة المصرية في إطار المرحلة الثانية من برنامج الإصلاحات الاقتصادية وسخرت كل إمكاناتها في ما يلي:

1-إصلاح القطاع العام والتوجه نحو القطاع الخاص من خلال برنامج (الخصخصة) والذي اتجهت له معظم البلدان الأخرى سواء المتقدمة أو النامية ووفق سياسات وضوابط محددة وحققت نجاحات متفاوتة.

2-تحرير الأسعار في السوق من خلال عدم تدخل الدولة في تحديد أسعار المنتجات أو رسوم خدمات القطاع العام.

3-تحرير التجارة الخارجية بإلغاء الكثير من القيود الكمية التي كانت تفرضها الحكومة المصرية على الصادرات والواردات وتخفيض القيود التعريفية بالنسبة للواردات إلى السوق المصرية.

مؤشرات الأداء الاقتصادي:

من خلال تطبيق الحكومة المصرية لبرنامج الإصلاحات الاقتصادية

جدول رقم (7) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال الفترة من 2005م-2014م (المبالغ بالمليون-جنيه مصري)

حجم الاستثمار المباشر									
2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
58041.6	70454.7	101661.2	105088.9	87390.3	92547.7	87390.3	95900	110473.6	147793.3

المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية المصرية التقرير السنوي ص 38.

بالنظر إلى معطيات الجدول السابق يتضح لنا مدى زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جمهورية مصر العربية والارتفاع الملحوظ والمتزايد من عام إلى آخر فخلال العام 2005م كان إجمالي التدفقات الواردة إلى جمهورية مصر العربية 58041.6 جنيه مصري حيث ارتفعت نسبة الاستثمارات إلى 70454.7 جنيه مصري؛ حيث نلاحظ أن هناك زيادة ملحوظة في حجم التدفقات الاستثمارية للعام 2006م وبالنظر إلى حجم التدفقات في العام 2007م وصلت إلى 101661.2 جنيه مصري حيث إن هناك تحسنًا ملحوظًا ومتناميًا في حجم التدفقات الواردة إلى الدولة، وإذا ما نظرنا إلى العام 2008م كانت النسبة الواردة تساوي 105088.9 جنيه حيث إن الارتفاع خلال هذا العام لم يكن بالشكل المأمول مقارنة بالزيادة في الأعوام السابقة.

ويرى **الباحث** هنا أن مصر تأثرت بفعل الأزمة المالية العالمية في العام 2008م والتي نالت مصر حظها من هذه الأزمة ويتجلى هذا بوضوح من خلال النظر إلى قيمة التدفقات في العام 2009م والتي كانت نسبتها 87390.3 جنيه مصري أي أن هناك انخفاضًا ملحوظًا بأقل من 17698.6 جنيه مصري وخلال العام 2010م كان نصيب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر 92547.7

وهذا العام يعتبر من أفضل الأعوام على الإطلاق لأنه شهد تحسنًا استثماريًا ليس في مصر فحسب بل في معظم البلدان العربية قبل أن يأتي عام 2011م الذي كان كابوساً مرعباً للكثير من البلدان العربية ومن بينها اليمن التي عانت من بعده الويلات حيث كانت نسبة تدفقات الاستثمار إليه 87390.3 وهو انخفاض ملحوظ نتيجة الاحتجاجات الشعبية التي رافقت هذا العام فطبيعة الحال الاستثمارات تحب البلدان التي تنعم بالأمان والاستقرار فمن الطبيعي جداً أن يحصل هناك هروب الاستثمارات في تلك اللحظة العصيبة وخلال الأعوام من 2012 إلى العام 2014م كان هناك تحسن ملحوظ ومتفاوت بعودة الاستقرار السياسي الذي أدى إلى رجوع وتحسن الاستثمارات ومستوى تدفقها.

جدول رقم (8) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر للأعوام من 2004-2014م (بالمليون دولار)

التدفقات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	الإجمالي
الواردة	2,157.4	5,375.6	10,042.8	11,578.1	9,494.6	6,711.6	6,385.6	483	6,031	4,192.1	4,783.2	67,235
الصادرة	158.9	92.0	148.4	664.8	1,920.2	571.1	1,175.5	625.5	211.1	301.0	252.7	6121.2

المصدر: مجلة **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار**، العام الثاني والثلاثون العدد الفصلي الثاني (أبريل- يونيو 2015) ص24.

توضح بيانات الجدول رقم (8) تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ذلك من العام 2004م حتى 2014م إذ كان للدولة حضور بارز في قيادتها للنشاط الاقتصادي وتبنيها لسياسات الإصلاح الاقتصادي وبرامج الإصلاح التي وضعتها وأسهمت في تدفق الاستثمارات إليها إذ ارتفعت معدلات التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر معدلات مرتفعة بتحقيق تحول صناعي هيكلي وتعميق تقني بتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

كان الاقتصاد المصري يمزج بين التدخل الحكومي وسياسات السوق من أجل الاستخدام الأفضل والأكفأ للموارد الاقتصادية ولتشجيع تلك الاستثمارات الوافدة إذ تزايدت تلك التدفقات الوافدة إلى مصر ارتفاعاً ملحوظاً من عام 2004م إلى عام2008م بنسبة معدل 43% وهي الفترة التي شهد فيها الاقتصاد المصري انتعاشاً ملحوظاً، ثم تراجعت تلك التدفقات الاستثمارية مع عام 2009م مما يوحي بأن مصر تأثرت بفعل الأزمة المالية العالمية التي عصفت ببعض البلدان وتأثرت بسببها بورصة مصر المالية الا إن قيمة التدفقات شهدت وتراجعاً واضحاً في عام م2009 مقارنة بالعام السابق مقداره 2783 مليون دولار أي بنسبة تراجع مقدارها 30.7%.

ومع حلول عام م2011 م الذي شهد ميلاد (الربيع العربي) وفي ظل ما شهدته الساحة العربية من أحداث وتداعيات وتطورات متسارعة في هذا العام لوحظ تراجع التدفقات الاستثمارية إلى مصر في أدنى مستوىً لها إذ بلغت 483.0 مليون دولار ممَا يعني هروب الاستثمارات الأجنبية

المباشـــرة التي تفضـــل البيئة الأمنة ومع حلول عام 2012م شـــهدت التدفقات الاســـتثمارية تحســـناً ملحوظاً وشـــهد فيها الاقتصاد المصري تعافياً بفعل صدمة ازمه (الربيع العربي).

كما يمكننا توضيح معدلات نمو الاستثمارات الأجنبية المباشـرة إلى جمهورية مصـر بصـورة أوضـح في الجدول الآتي والـذي يبَين معـدل التـدفقـات إلى مصـــر من 2004-2014م.

جدول رقم (9) معدل نمو تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى مصر في الأعوام 2004-2014م

الأعوام	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	الاجمالي
معدل النمو	2%	3%	5%	2%	-2%	-3%	-0.3%	-6%	6%	-2%	1%	6%

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد في بيانات الجدول رقم (8)

وبـالنظر إلى مؤشـــرات الجدول الســـابق نجد أن معدلات نمو تدفقات الاسـتثمار الأجنبي المباشـر إلى مصـر كانت متواضـعة إذ كان معدل النمو في عام 2005م عن عام 2004م بنسبة 1% إذ زاد معدل النمو في عام 2006م %عما هو عليه في العام السابق بمقدار 2% إلى أن تراجعت معدلات النمو في عام2007م تراجعت عن العام السابق بمقدار 2% إذ نجد أن التدفقات تأثرت بفعل الأزمة المالية العالمية التي ظهرت في عام 2008م لتشـهد انخفاضـاً ملحوظاً بلغ 2%- لنفس العام ، يرى الباحث أن عام 2012م هو العام الوحيد الذي شهد تحسناً بلغ 6% إذ أن معدلات النمو ظلت في تراجع حتى عام 2012م الذي شهد ارتفاعا واضحا الذي أدى انتعاش الاقتصـاد المصـري لتبلغ التدفقات في هذا العام وهو رقم لابأس به في ظل ما شـهدته مصـر من تأثر من الأزمة المالية العالمية كذلك ما شهدته الساحة المصرية من أحداث وتداعيات متسـارعة فرضـتها أحداث ما بات يُعرف بأحداث الربيع العربي التي ألقت بظلالها على الاقتصـاد بشـكل عام والاسـتثمار الأجنبي المباشـر بصـورة خاصـة، إذ عاودت التدفقات انخفاضـها في العامين 2013-2014م من فترة الدراسـة. ومن الجدول التالي نورد الدول التي أسـهمت في تصدير الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر.

جدول رقم (10) الدول المصدرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر للأعوام من 2004-إلى 2014م (بالمليون دولار)

الترتيب	البلد المصدر	عدد الشركات	عدد المشروعات	عدد فرص العمل	التكلفة بالمليون ($)
1	الإمارات	64	99	44,827	32,378
2	قطر	6	9	7,964	14,769
3	اليونان	7	9	5,359	10,923
4	المملكة المتحدة	41	59	9,083	6,968
5	الكويت	16	22	17,678	5,771
6	الولايات المتحدة	86	102	15,384	5,090
7	فرنسا	3	64	6,433	4,921
8	الهند	28	31	8,757	4,485
9	ألمانيا	23	25	5,908	3,897
10	البحرين	4	4	1,058	3,711
11	إيطاليا	20	23	5,029	3,254
12	كندا	13	15	3,351	3,203
13	السعودية	19	41	12,205	2,180
14	كرواتيا	1	1	146	2,008
15	سويسرا	14	19	4,910	1,835
16	إسبانيا	24	27	7,101	1,832
17	إيران	2	3	3,864	1,552
18	هولندا	5	8	1,579	1,418
19	الصين	15	17	4,098	1,029
20	كوريا الجنوبية	10	13	7,730	867
21	هونغ كونغ	4	6	1,967	842
22	تركيا	14	16	4,901	840
23	اليابان	12	13	5,306	784
24	روسيا	12	12	4,984	677
25	تايلاند	5	5	1,669	648
26	سنغافورة	6	8	748	538
27	أستراليا	6	7	1,766	519
28	النرويج	4	4	427	482

29	جنوب أفريقيا	5	5	534	438
30	تشيلي	3	3	264	357
الاجمالي	472	670	195,030	118,216	472

المصدر: مجلة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، العام الثاني والثلاثون العدد الفصلي الثاني (أبريل- يونيو2015م، ص 28).

من بيانات الجدول السابق، يتضح للباحث أن الإمارات تعد أكبر بلد مصدر للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى جمهورية مصر إذ بلغت نسبة إجمالي تدفقاتها 27% من إجمالي تدفقات 30 دولة عربية وأجنبية بحسب ما تشير إليه إحصائيات الجدول رقم (10) حيث كانت عدد شركاتها الاستثمارية في فترة الدراسة 64 شركة، وكانت مشاريعها 99 مشروعاً كما كان عدد فرص العمل 44,827 بتكلفة إجمالية بلغت 32,378مليون دولار.

وفي المرتبة الثانية دولة قطر، التي بلغت نسبة إسهاماتها من إجمالي التدفقات 12% بتكلفة إجمالية كانت 14,769 مليون دولار إذ كان عدد الشركات الاستثمارية القطرية 6 شركات وهو رقم قليل جداً أمام عدد الشركات الإماراتية التي عددها 64 شركة وكانت عدد المشاريع القطرية في مصر 9 مشاريع عملت على إيجاد 7,964 فرصة عمل، إذ تُعد الإمارات وقطر من الدول الخليجية التي تحتل أكبر مصدرين للتدفقات الاستثمارية الواردة إلى مصر.

ومن بين الدول العربية دولة الكويت التي كانت نسبة تدفق استثماراتها إلى مصر بنسبة 5% إذ كانت إجمالي عدد مشاريعها 22 مشروعًا وعدد الشركات 16 شركة استثمارية سجلت 17,678 فرصة عمل بتكلفة إجمالية 5,771مليون دولار.

كما أن هناك عددا من البلدان الغربية التي لها نصيب من تدفق الاستثمارات إلى مصر وتأتي في مقدمتها اليونان التي كانت نسبة مساهمة استثماراتها بما يعادل 9% إذ كانت عدد الشركات اليونانية العاملة في مصر 7 شركات وعدد مشاريعها 9 مشاريع وقد تركزت معظم استثمارات اليونان في قطاع السياحة إذ يُعد السياح اليونان من أكبر البلدان الغربية ذهاباً إلى مصر.

كما تليها في المرتبة الثانية بعد اليونان بريطانيا التي يبلغ عدد شركاتها 41 شركة، ولها 59 مشروعاً استثمارياً عملت على إيجاد فرصة عمل، إذ بلغت التكلفة الإجمالية 6,968 مليون دولار.

كما إن الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثالثة من حيث البلدان الغربية وبالمرتبة السادسة من حيث مجموع التدفقات إذ بلغت عدد الشركات الاستثمارية الأمريكية 86 شركة وعدد المشاريع 102 مشروعاً استثمارياً وعدد فرص العمل 15384 فرص عمل إذ كانت إجمالي تكلفة المشاريع الاستثمارية الأمريكية 5090 مليون دولار.

كما إن هناك بعضاً من البلدان التي لها إسهامات في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر ومنها فرنسا والهند والصين وإيطاليا وكندا وكرواتيا إسبانيا وإيران وهولندا والصين إذ بلغت نسبة إسهاماتها مجتمعة 25% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية لمصر.

وهناك بعض البلدان المصدرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر كانت لها نسب متواضعة بلغت 6% وهي كوريا الجنوبية وهونغ كونغ، وتركيا، واليابان، وروسيا الاتحادية، وتايلاند، وسنغافورة، وأستراليا، والنرويج، وجنوب إفريقيا، وأخيراً تشيلي. ولبيان آثار تلك التدفقات على الأنشطة الاقتصادية في الإمارات نورد الجدول التالي لبيان آثار الاستثمارات الخارجية في عدد من القطاعات الخارجية في عدد من القطاعات المبينة في الجدول رقم (10).

جدول رقم (11) الأهمية النسبية للتدفقات الاستثمارية إلى جمهورية مصر حسب التوزيع القطاعي.2004-2014م

الترتيب	نوع القطاع	عدد الشركات	عدد المشروعات	عدد الوظائف	التكلفة بالمليون(دولار)	%من الإجمالي
1	العقارات	28	34	51,199	39,240	32
2	الفحم والنفط والغاز الطبيعي	45	70	13,854	36,563	30
3	المواد الكيميائية	26	31	7,912	11,687	10
4	الفنادق والسياحة	36	43	9,084	4,851	4
5	الطاقة المتجددة/ البديلة	5	5	982	4,393	4
6	الغذاء والتبغ	39	53	16,802	2,533	2
7	الاتصالات	27	30	3,769	2,480	2
8	البلاستيك	17	17	8,758	1,895	2
9	الخدمات المالية	54	121	4,211	1,845	2
10	التخزين	5	7	2,840	1,792	1
الإجمالي		282	411	119411	107279	143

المصدر/مجلة **ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات**، العام الثاني والثلاثون العدد الفصلي الثاني، أبريل-يونيو2014م،ص-28

على صعيد التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تشير البيات الواردة في الجدول رقم (11) إلى أن معظم التدفقات تركزت في قطاع العقارات الذي استحوذ على 37% من إجمالي القطاعات إذ تُعد مصر وجهة مميزة للاستثمار في القرى والشاليهات والمنتجعات السياحية، ثم يليه قطاع الفحم والنفط والغاز الطبيعي في ما نسبته 34% إذ تُعد مصر من أهم الدول المصدرة للغاز الطبيعي المسال، إذ يكون هذا القطاع أحد الروافد الرئيسة للموازنة العامة للدولة في حين أتى في المرتبة الثالثة قطاع المواد الكيميائية إذ بلغت عدد الشركات في هذا القطاع 26 شركة وعدد المشروعات 31 مشروعاً وكانت نسبة هذا القطاعات من مجموع القطاعات 11%.

تلاه قطاع الفنادق والسياحة الذي كان له نسبة إسهامات بلغت 5% إذ كانت عدد الشركات العاملة في هذا القطاع 36 شركة نتج عنها 43 مشروعاً إذ كانت الأيدي العاملة لهذا القطاع 9084 فرصة عمل، وكانت إجمالي تكلفة هذا القطاع 4851 مليون دولار.

وهناك بعض القطاعات الأخرى التي كان لها حضور متواضع في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر وبنسب مختلفة وهي كالتالي الطاقة المتجددة البديلة بنسبة 4% إذ كانت إجمالي تكلفت مشاريعها 4,393 مليون دولار، تلاه قطاع الغذاء والتبغ 2%، بالإضافة إلى قطاعات البلاستيك والخدمات المالية والتخزين إذ كانت نسب إسهاماتها تصل من 1%إلى2%.

ثانيًا- تجربة الإمارات:

تقع دولة الإمارات العربية المتحدة في شرق شبه الجزيرة العربية بالجنوب من غرب قارة آسيا وتطل على الشاطئ الجنوبي للخليج العربي، كما تمتلك حدوداً بحرية مع دولة قطر والمملكة العربية السعودية ومن الجنوب تحدها سلطنة عمان.

حيث تأتي الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثامنة من حيث احتياطاتها النفطية في العالم وتعتبر من أنشط الاقتصادات نمواً وانتعاشاً في الشرق الأوسط، حيث تحتل الإمارات العربية المتحدة المرتبة الثالثة والعشرين على مستوى العالم في أسعار الصرف في السوق، وهي ثاني أكبر دولة في الشرق الأوسط من حيث القوة الشرائية للفرد الواحد، وعلى نسبة عالية من مؤشر التنمية البشرية لقارة آسيا وتصنف في المرتبة الأربعين عالمياً كما تصنف على أنها من الدول ذوات الدخل المرتفعة والتطوير الاقتصادي المتنامي بحسب تصنيفات صندوق النقد الدولي، وتعد من أغنى الدول العربية ودخل الأفراد فيها مرتفع مقارنة بالبلدان العربية الأخرى كما أنها إحدى الدول البترولية التي يعتمد اقتصادها بصفة أساسية على النفط ومشتقاته، وقد تبنت الإمارات في السنوات الأخيرة إستراتيجية تنويع مصادر دخلها بهدف الحد من الاعتماد المفرط على النفط.(https://ar.wikipedia.org/wiki)

1-مقومات الاقتصاد الإماراتي: هناك العديد من الخصائص التي يتميز بها اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة، وهنا نورد بعض ما يميزها عن غيرها:

1- يتميز بأنه اقتصاد منفتح على العالم ونشط وجذاب ويعتمد على تنويع موارده حيث أصبح من أكثر الاقتصادات العالمية مرونة وبيئة استثمارية تمثل وجهة عالمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

2- توافر مجتمع آمن وهو مؤسس على عدة دعائم جعلته يرتقي بدولة الإمارات لتحتل مراتب متقدمة بين دول العالم وخاصة من الناحية الاقتصادية.

3- يمتع الاقتصاد الإماراتي ببنية تحتية متطورة ومستدامة.

4- شراكة القطاع الخاص في كل مناحي الاقتصاد تمكن الاقتصاد الوطني من الانتقال التدريجي من الاقتصاد القائم والمعتمد على نشاط اقتصادي واحد إلى نشاط اقتصادي متعدد ومتنوع تسهم فيه القطاعات غير النفطية بأكثر من ثلثي الإنتاج المحلي الإجمالي.

5- بلغ الناتج المحلي الإجمالي لاقتصاد دولة الإمارات في العام 2009م ما يقارب التريليون درهم إماراتي فيما كان الناتج المحلي الإجمالي للدولة في العام 1970م ست مليارات و500 مليون درهم إماراتي أي بزيادة قدرها أكثر من 150% وهو رقم كبير جداً في المقاييس الاقتصادية فيما بلغ نصيب الفرد الواحد من هذا الناتج 132 ألف درهم عام 2009 مقابل 100 ألف درهم إماراتي خلال العام 1975م وهو رقم كبير جداً إذا ما تم مقارنته بالناتج المحلي الإجمالي لأي دولة عربية أخرى.

6- انخفضت نسبة التضخم من 8% في العام 1979م إلى 0,88% عام 2010م.

7- وفي إطار اتباع سياسة تنويع مصادر الدخل فقد تم زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 70% في العام 2010م مقابل 10% عام 1971م.

8- تعتبر الإمارات من الدول العربية التي حصلت على المرتبة الثالثة عشرة من بين أكبر الدول المصدرة حيث بلغ حجم صادراتها حوالي 235 مليار دولار بنسبة 02% من صادرات العالم من السلع الإجمالية بينما حصلت على المرتبة الثامنة عشرة عالمياً من بين الدول المستوردة في العالم حيث بلغت قيمة وارداتها 170 مليار دولار من السلع التجارية من إجمالي واردات العالم(**عاطف، 2014 : 36**).

2-الإستراتيجية الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة:

تعتبر وزارة الاقتصاد هي الجهة المسئولة عن النشاط الاقتصادي في الدولة وهي التي تضع السياسات الاقتصادية المناسبة والإستراتيجيات الخاصة بالاقتصاد الوطني ككل.

وهنا نورد بعض من عناصر إستراتيجية الاقتصاد الإماراتي:

1-**الرؤية**: اقتصاد تنافسي عالمي ومتنوع وبقيادة كفاءات وطنية تتميز بالمعرفة.

2-**تنمية الاقتصاد الوطني**: من خلال تهيئة بيئة مشجعة لممارسة الأعمال الاقتصادية بما يسهم في تحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة للدولة عبر سن قوانين وتشريعات اقتصادية وتجارية تتواكب مع المتغيرات العالمية فيما يتصل بالتجارة الخارجية وتنمية الصناعات والصادرات الوطنية وتطوير وتشجيع الاستثمار وتنظيم المنافسة وقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وحماية حقوق المستهلك والملكية الفكرية

وتنويع الأنشطة الاقتصادية المختلفة بقيادة كفاءات وطنية وفقاً لمعايير الإبداع والتميز العالمية واقتصاديات المعرفة.

3-**القيم**: ومن أهم القيم التي يقوم عليها الاقتصاد في الإمارات ما يلي:

أ-**الشفافية**: من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية والوضوح في المعلومات والقرارات والسلوك وكافة آليات الاتصال والتواصل مع المتعاملين.

ب-**احترام الحقوق**: احترام حقوق الموظفين والمستهلكين وكافة فئات المتعاملين وفقاً للتشريعات الاقتصادية وأنظمة العمل المتبعة.

ج-**التميز**: تقديم خدمات تفوق توقعات المتعاملين وتنسجم مع أفضل الممارسات ومعايير التميز العالمية وبذل الجهود في الارتقاء بكفاءة الموارد البشرية(**عاطف، 2014، 38**).

د-**المشاركة**: الإدارة بالمشاركة ومراعاة آراء ومساهمات مختلف الفئات ذات العلاقة بما يضفي قيمة مضافة على نتائج العمل وهو ما تنتهجه معظم البلدان المتقدمة والمتطورة التي قطعت أشواطا في هذا المضمار.

و-**الابتكار**: تهيئة المناخ الإيجابي لمعاونة الفئات المعنية على تحويل أفكارهم إلى نتائج تطبيقية متميزة تخدم رؤية وتنافسية الدولة.

4-الأهداف: من أهم الأهداف التي تم وضعها ويخطط لتحقيقها في الاقتصاد الإماراتي ما يلي:

1-تطوير السياسات والتشريعات الاقتصادية وفق أفضل المعايير الدولية لاقتصاد تنافسي معرفي.

1- تطوير وتنويع الصناعات الوطنية.

2- تنظيم وتطوير قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وزيادة الأعمال الوطنية.

3- زيادة جاذبية الدولة للاستثمار الأجنبي المباشر.

4- تمكين الممارسات التجارية السليمة وحماية المستهلك وحقوق الملكية الفكرية.

5- تعزيز تنافسية الدولة في الأسواق التجارية الخارجية وتطوير علاقاتها مع الدول بما يخدم مصالحها التجارية.

6- ضمان تقديم كافة الخدمات الإدارية وفق معايير الجودة والكفاءة والشفافية.

3-تحليل معطيات الاقتصاد الإماراتي: من خلال المعطيات التالية سيتم تحديد مدى مساهمة القطاع المتنوع الناتج عن تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الإماراتي ومدى نجاعة سياسة التنويع المعتمدة.

القوانين التي صاغتها دولة الإمارات لتعزيز بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر: يورد الباحث هنا القوانين التي عملت على صياغتها دولة الإمارات العربية المتحدة لتعزيز حضور الاستثمار الأجنبي المباشر وتهيئة الأجواء المناسبة للاستثمار الأجنبي المباشر لما له من أثر إيجابي على تنويع مصادر الدخل لديها، حيث وضعت دولة الإمارات العربية المتحدة مجموعة من القوانين التي تتماشى مع توجهات الاستثمار الوطنية بما في ذلك الهياكل التشريعية الراسخة التي تهدف إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ويعد قانون الشركات التجارية لعام 2020م نقلة نوعية في التشريع القانوني الذي يشجع الاستثمار وتأسيس الأعمال التجارية، ويمنح المستثمرين الأجانب القدرة على تأسيس الشركات والتملك الكامل لشركاتهم كما يتم عرض فرص الاستثمار في جميع القطاعات والأنشطة الاقتصادية باستثناء الأنشطة ذات الأثر الإستراتيجي كما أن هناك عددا من الإحصائيات التي سوف نتناولها والتي تبين حجم التطور الذي سنتطرق لها بشيء من التفصيل (**ماجد، 2016، 23**).

أولًا- قانون الشركات التجارية لتعزيز بيئة الأعمال المفتوحة:

ينظم القانون الاتحادي رقم (26) لسنة 2020 أنشطة الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة، ويعدل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2015 بشأن الشركات التجارية .وتعتبر خطوة مهمة اتخذتها دولة الإمارات نحو تنمية اقتصادها الوطني وتعزيزه للوصول إلى مستويات جديدة من التميز والريادة، بالإضافة إلى تبني نماذج جديدة للتنمية الاقتصادية تتماشى مع رؤيتها المستقبلية .يسعى القانون إلى تعزيز بيئة الأعمال المفتوحة، وتعزيز القدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية في قطاعات اقتصادية جديدة، وتنويع القاعدة الاقتصادية، وزيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، وخلق فرص عمل جديدة ودفع نمو السوق، وتوطين التقنيات، وتنمية المواهب والموارد البشرية. (**تقرير الإحصائي السنوي لدولة الإمارات، 2016**) **ومن المزايا والتحديثات التي تم منحها للمستثمرين الأجانب الأمور الآتية:**

المزايا الرئيسة الممنوحة للمستثمرين الأجانب بموجب القانون الاتحادي رقم (26) لسنة 2020 بتعديل قانون الشركات التجارية وإضافة التحديثات التي تم إدخالها على قانون الشركات التجارية إلى إحداث تقدم مستمر في تسهيل تأسيس ومزاولة الأعمال في أسواق دولة الإمارات وتوفير مناخ جاذب للاستثمار ومعالجة أي تحديات تواجهها الشركات العاملة في الدولة، وتطوير أداء قطاع الأعمال والأسواق المالية، وزيادة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وإسهاماته في تنويع مصادر الدخل بما يعزز تنافسية الإمارات كعاصمة للمال والأعمال، وسيسهم القانون الجديد في الارتقاء بمرتبة الدولة وتحقيق هدفها الإستراتيجي بأن تكون ضمن أفضل خمسة مراكز عالمية للتمويل من خلال سوق رأس المال، وكذلك رفع تصنيف الدولة في مؤشرات التنافسية (**باهي، 2016 : 35**):

1-الملكية الكاملة في جميع القطاعات الاقتصادية.

2-قد يكون جميع أعضاء مجلس إدارة الشركات المساهمة العامة من غير المساهمين.

3-حق السيطرة الكاملة على عضوية مجلس الإدارة للشركات المساهمة العامة.

4-الحصول على حكم مستعجل من المحاكم لمنع تصفية الشركات ذات المسؤولية المحدودة.

5-لا يوجد حد أدنى لرأس المال المطلوب للشركات ذات المسؤولية المحدودة.

6-اختر بحرية وسائل تسوية المنازعات.

7-ملكية كاملة للشركات بكافة أشكالها القانونية (**وسيلة، 2017 :17**)

وهنا يرى الباحث أن هناك العديد من الامتيازات التي يمنحها قانون الاستثمار للشركات والأشخاص الراغبين في الدولة إلا أننا اقتصرنا هنا على ذكر ما نود الإشارة له، وبما يتناسب مع ما نرمي إليه في هذا البحث، كما أن ما تم سرده من امتيازات يمنحها القانون لدولة الإمارات العربية المتحدة يمثل عامل اطمئنان للطرف الأجنبي للاستثمار في الدولة ولكن المستثمر الأجنبي في الغالب لا يغامر بالاستثمار في أي دولة إلا إذا رأى تطبيق قانون الاستثمار على المستثمر المحلي أو المستثمر الأجنبي الموجود في الدولة نفسها.

سوف يتم استعراض تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دولة الإمارات بالجدول التالي.

جدول رقم (12) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الإمارات للأعوام من 2004-2014م (بالمليون دولار)

الأعوام	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الواردة	10003.5	10899.9	12806.0	14186.5	13723.6	4002.7	5500.3	7678.7	9601.9	10488.0	10065.8
الصادرة	2208.0	3750.3	10891.8	14567.7	15820.3	2722.9	2015.0	2178.0	2536.0	2951.7	3071.8

المصدر: مجلة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، العام الثاني والثلاثون العدد الفصلي الثاني (أبريل- يونيو2015) ص12-13.

توضح بيانات الجدول رقم (12) تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ذلك في الفترة من 2004م حتى 2014م، والإحصائيات الموجودة في الجدول يمكن القول إن الاتجاه العام لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الإمارات في الفترة المدروسة في تزايد مستمر.

كانت ولا زالت دولة الإمارات تمثل المقصد الرئيس للاستثمارات الأجنبية المباشرة ومن أكبر الدول النامية المتلقية للاستثمارات وخصوصاً الدول العربية وكان للدولة دور بارز في قيادتها للنشاط الاقتصادي من خلال شراكة الدولة والقطاع الخاص وقيامها بتحقيق تحول صناعي هيكلي وتقدم تقني لتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة فقد كان الاقتصاد الإماراتي يمزج بين التدخل الحكومي وسياسات السوق من أجل الاستخدام الأفضل والأكفأ للموارد الاقتصادية ولتشجيع تلك الاستثمارات الوافدة؛ إذ ارتفعت معدلات التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الإمارات بمعدلات مرتفعة إذ أسهمت سياسات الانفتاح في العالم الخارجي الذي انتهجته الدولة وبرامج الإصلاح التي طبقتها في تدفق الاستثمارات إليها إذ تزايدت تلك التدفقات الوافدة إلى الإمارات ارتفاعاً ملحوظاً من عام 2004م إلى عام2007 م بمعدل سنوي متوسط 44%.

الا إن قيمة التدفقات شهدت تذبذباً وتراجعاً واضحاً في الأعوام 2008 - 2009 م ذلك بسبب الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا والتي تأثرت بها دولة الإمارات لارتباطها الوثيق اقتصادياً إلا أن التدفقات الواردة إلى الدولة عاودت ارتفاعاً في تحسن جزئي من الأعوام 2010م حتى 2014م على الرغم مما شهدته الساحة العربية من أحداث وتداعيات وتطورات متسارعة في الأعوام الأخيرة فيما سمي بثورات الربيع العربي الذي بدأ من عام 2011م. ويمكن توضيح معدلات نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل أوضح في الجدول الآتي:

جدول رقم (13) معدل نمو تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الإمارات للفترة من 2004-2014م (نسب منوية)

الأعوام	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	الإجمالي
معدل الزيادة السنوية	%6	%0.9	%2	%1.3	-0.5%	-10%	%1.4	%2.1	%2	%0.9	-0.4%	%5.7

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (12).

يلاحظ الجدول رقم (13)ارتفع معدل نمو تدفقات الاستثمارات الأجنبية في عام 2004م بنسبة 6%عن عام 2003م البالغة 4,256.0 دولار حيث شهد معدل النمو للعام 2005م تراجعاً كبيراً عن عام 2004م الذي بلغ إلى أدنى مستوى له بنسبة 0.9% وفي عام 2006م شهد معدل النمو تحسناً ملحوظاً بلغ 2% ليعاود الهبوط مرة أخرى إلى1.3% في عام 2007م وهي نسبة أفضل إذا ما قورنت بالعام الذي يليه وهو 2008م إذ كانت 0.5-% وفي عام 2009م بلغت -10%، وشهد عام 2010م تحسناً ملحوظاً لمعدل النمو إذ بلغت النسبة المئوية له 1.4% وظل هذا الارتفاع مستمراً حتى في عام 2011م الذي شهد أحداث ما سمي بالربيع العربي إذ أثرت على معدلات نمّو معظم البلدان النامية وخصوصاً البلدان العربية ويشير الجدول رقم (7) إلى أن الإمارات لم تتأثر بشكل مباشر بتلك الأحداث إذ كان معدل النمو 2.1% وهي نسبة أعلى من عام 2010م .

حيث بدا واضحاً بأن أحداث (الربيع العربي) أثرت بشكل ملحوظ وبصورة تدريجية نحو السالب في الأعوام 2012م بنسبة 2% ثم إلى0.9% مع عام 2013م وأخيراً عام 2014م إذ بلغت نسبته 04%- إذ تناقصت معدلات نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولة الإمارات.

جدول رقم (14) الدول المصدرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الإمارات للأعوام من 2004-2014م (بالمليون دولار)

الترتيب	البلد المصدر	عدد الشركات	عدد المشروعات	عدد فرص العمل	التكلفة بالمليون($)
1	الهند	283	339	38257	25065
2	الولايات المتحدة	724	880	53,007	21,121
3	المملكة المتحدة	551	644	31,998	11,720
4	ألمانيا	193	243	23,172	7,691
5	اليابان	95	106	8,222	7,373

6	الكويت	44	62	21,138	7,039
7	كوريا الجنوبية	30	41	14,137	6,480
8	فرنسا	166	215	17,089	6,051
9	أستراليا	62	68	10,261	4,602
10	سنغافورة	38	47	10,400	4,545
11	السعودية	55	61	14,491	4,293
12	سويسرا	98	123	14,304	3,475
13	هولندا	64	81	6,487	3,017
14	كندا	56	69	7,450	2,796
15	بلجيكا	27	33	3,097	2,521
16	إيطاليا	84	100	9,703	2,425
17	إسبانيا	80	85	5455	2068
18	الصين	37	47	2354	1448
19	باكستان	14	18	6420	1354
20	البحرين	19	23	4743	1179
21	لبنان	20	25	3297	1169
22	هونغ كونغ	31	39	2906	1078
23	قطر	19	24	4330	983
24	الأردن	12	13	3562	965
25	تايلاند	13	14	2078	964
26	مصر	16	22	2007	937
27	روسيا	28	32	3155	883
28	تركيا	18	22	1791	810
29	ماليزيا	26	28	3858	782
30	جزر البهاما	2	2	2788	665
	الإجمالي	2905	3506	331957	135499

المصدر: مجلة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، العام الثاني والثلاثون العدد الفصلي الثاني (أبريل- يونيو2015) ص 12

قبل الحديث عن الجدول السابق لا بد من الإشارة عن وسائل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من قبل الإمارات التي تمتلك اقتصادًا تنافسيًا عالميًا، إذ تتخذ نحو 25% من أكبر 500 شركة عالمية من الإمارات مقرا لعملياتها الإقليمية وهو في حد ذاته مؤشر يعكس عوامل الجذب التي تتمتع بها الدولة ومنها الاستقرار السياسي والأمني، وموقعها الإستراتيجي المتميز ما يجعل منها نقطة وصل بين الشرق والغرب، إلى جانب توافر بنية تحتية وتشريعية متطورة ومتقدمة تكنولوجياً، فضلا عن تطور الخدمات الحكومية واستحداث الحكومة الذكية وسهولة العمليات المالية والمصرفية وشفافيتها العالية والإعفاءات الجمركية وإمكانية تحويل الأرباح إلى الخارج دون قيود مشروطة، كما أن فوز الإمارات باستضافة معرض إكسبو 2020 زاد من عوامل الجذب التي تتمتع بها الدولة وهذا ما جعلها تحوز على نسب مرتفعة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

يلاحظ من الجدول السابق ومن واقع رصد إجمالي أرصدة التدفقات الواردة إلى الإمارات إن خمس دول تستحوذ على 65% من إجمالي أرصدة الدول المستثمرة في دولة الإمارات بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى دولة الإمارات هي الولايات المتحدة بحصة 25% وبريطانيا16%والهند 10%وفرنسا بحصة 8%و ألمانيا بحصة 6% وقد كان عدد الشركات الأمريكية العاملة في الإمارات قد بلغت 724 وعدد المشاريع التي أقامتها تلك الشركات قد بلغ 880 مشروعاً استثمارياً، وقد وفرت المشاريع السابقة ت 53007 ألف فرصة عمل وهذا رقم كبير قد يساعد في خلق فرص عمل مهمة في الاقتصاد، وقد بلغ إجمالي قيمة تكاليف الاستثمارات الأمريكية 21121مليون دولار بحسب الإحصائيات في الجدول المشار إليه أعلاه، وإذا ما نظرنا إلى البيانات الخاصة بالمملكة المتحدة نجد أن الشركات العاملة لبريطانيا في الإمارات قد كانت 551 شركة، وكان عدد المشاريع التي أقامتها تلك الشركات 644مشروعاً استثماريا وبقيمة إجمالية بلغت 11720مليون دولار نتج عنها توفير 31998 فرصة عمل.

ومن خلال الاطلاع على بيانات الهند نجد أن الشركات الهندية العاملة قد بلغت 283 شركة استثمارية هندية تقدم 339مشروعاً استثمارياً إذ توفر تلك المشروعات الاستثمارية 38257 فرصة، عمل وبقيمة إجمالية تصل 25065 وهي أعلى نسبة تصل إليها دولة أجنبية في الإمارات إذ إن الشركات الهندية وكذلك العمالة مصدر مرغوب لدولة الإمارات وخاصة في القطاعات الخدماتية ومجال الأعمال التجارية.

تليها ألمانيا التي تسهم في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دولة الإمارات ب 193 شركة ألمانية بحسب الإحصائيات إذ تقيم تلك الاستثمارات 243مشروعاً كما يوفر 23172 فرصة عمل بقيمة إجمالية 7691 مليون دولار.

وأخيراً فرنسا إذ تسهم الشركات الفرنسية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولة الإمارات وعددها 166 شركة فرنسية التي تقيم أكثر من 215 مشروعاً استثمارياً إذ بلغت عدد فرص العمل التي وفرتها تلك المشاريع 17089 فرصة عمل وبقيمة إجمالية 6051 مليون دولار.

بالإضافة إلى بعض الدول العربية التي لديها استثمارات في دولة الإمارات مثل المملكة العربية السعودية التي تسهم ب 55 شركة سعودية وب 61 مشروعاً استثمارياً التي يوفر 14491 فرصة عمل وبقيمة إجمالية 4293 مليون دولار.

كما إن الكويت أحد المستثمرين في الإمارات إذ تبلغ عدد الشركات الكويتية 44 شركة تقيم 62 مشروعاً يعمل في توفير 21138فرصة عمل وهو رقم كبير إذ ما قورن بفرص العمل التي توفرها المملكة العربية السعودية والبالغة 14491 فرصة عمل بقيمة إجمالية 7039 مليون دولار.

كما إن هناك العديد من الدول الأخرى التي لديها مشاريع استثمارية تسهم في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الإمارات ولكن بنسبٍ متفاوتة ومحددة.

بين الجدول السابق أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تدفق الأموال وخلق فرص عمل وغيرها من الآثار الإيجابية في اقتصاد الإمارات إذ ارتفعت معدلات التدفقات الواردة إلى الإمارات معدلات مرتفعة نسبياً بالمقارنة مع دول أخرى إذ أسهمت سياسات الانفتاح في العالم الخارجي الذي انتهجته الدولة وبرامج الإصلاح التي وضعتها في تدفق الاستثمارات إليها إذ تزايدت تلك التدفقات في القطاعات المختلفة وبنسب متفاوتة ومحددة.

ولبيان آثار تلك التدفقات في الأنشطة الاقتصادية في الإمارات نورد الجدول أدناه ولبيان آثار الاستثمارات الخارجية في عدد من القطاعات الخارجية في عدد من القطاعات المبينة في الجدول رقم (14).

جدول رقم (15) الأهمية النسبية للتدفقات الاستثمارية إلى الإمارات حسب التوزيع القطاعي.2004-2014م (بالمليون دولار)

الترتيب	نوع القطاع	عدد الشركات	عدد المشروعات	عدد الوظائف	التكلفة بالمليون($)	%من الإجمالي
1	العقارات	120	150	86178	32284	23
2	الفنادق والسياحة	114	176	28751	21591	15
3	الفحم والنفط والغاز الطبيعي	65	71	6380	18055	13
4	الخدمات المالية	382	498	12309	8925	6
5	خدمات الأعمال	598	677	19382	6378	4
6	المواد الكيميائية	65	78	9909	6371	4
7	الاتصالات	182	210	11790	5309	4
8	الترفيه	27	34	12062	4570	3
9	المعادن	96	105	18958	3967	3
10	منتجات استهلاكية	144	184	33814	3925	3
	الإجمالي	**1793**	**2183**	**239533**	**111375**	**78**

المصدر: مجلة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، العام الثاني والثلاثون العدد الفصلي الثاني، أبريل- يونيو2015م، ص 12.

يشير الجدول السابق التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إذ تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (14) إلى أن معظم التدفقات تركزت في قطاع العقارات إذ وصلت النسبة إلى23%من إجمالي القطاعات.

يليه قطاع الفنادق والسياحة وهو ثاني أكبر مساهم في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولة الإمارات إذ عمد هذا القطاع إلى أنشاء الأبراج والفنادق والقرى السياحية والجزر الصناعية 144 شركة سياحية عملت في توفير176 مشروعاً سياحياً بتكلفة إجمالية بلغت 21591 مليون دولار بالإضافة إلى28571 فرصة عمل في هذا القطاع وبنسبة بلغت 15%.

تلاه قطاع الفحم والغاز الطبيعي والنفط إذ تُعد الإمارات من أكبر الدول المنتجة في هذا القطاع إذ بلغت نسبة مساهمة هذا القطاع 13% من إجمالي القطاعات.

أما قطاع الخدمات المالية فيأتي في المرتبة الرابعة إذ كانت مساهمة هذا القطاع بما نسبته 6% فقط وبالنظر إلى قطاع خدمات الأعمال الذي يأتي في المرتبة الخامسة من مجمل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لكنه يحتل المرتبة الأولى بعدد الشركات العاملة فيه؛ إذ بلغت عدد الشركات العاملة فيه خلال فترة الدراسة 598 شركة، وهو أكبر عدد من حيث كثافة الشركات العاملة في القطاعات الاستثمارية إذ عملت تلك الشركات على إيجاد 677 مشروعاً استثمارياً وهو رقم كبير إذا ما قورن بعدد المشروعات، إذ كانت عدد فرص العمل في هذا القطاع 19382 فرصة وبتكلفة إجمالية بلغت 6371 مليون دولار إذ كانت مساهمة هذا القطاع 4% فقط من إجمالي التدفقات في مستوى القطاعات حيث إن هناك بعض القطاعات الأخرى التي أسهمت في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الإمارات وبنسب متفاوتة وهي قطاعات المواد الكيميائية ،والاتصالات ،والترفيه، والمعادن

،والمنتجات الاستهلاكية، حيث كانت إجمالي مساهمة هذه القطاعات 13%.

وفي هذا الشأن تشير التجارب الدولية الحديثة في مجال التعامل مع الآثار السلبية للتدفقات الواردة إلى أهمية التنسيق فيما بين القطاعات الحكومية الاقتصادية والقطاعات الخاصة العاملة في هذه القطاعات، وتوافر العمق المالي لأسواق المال والتمويل والتأكيد على أساليب الرقابة الاحترازية والإشراف الفعال بالإضافة إلى وضع شروط وضوابط يجب تطبيقها وتفعيلها بغرض التخفيف من المخاطر المصاحبة لهذه التدفقات خصوصاً مع وجود قطاعات استثمارية تعمل في المجال نفسه بالنسبة للقطاعات المتدفقة من الخارج.

الجدول رقم (15) الاستثمار الأجنبي حسب النوع 2007م-2016م (مليون درهم)

السنة	الاستثمار الأجنبي المباشر	الاستثمار الأجنبي في الحافظة	الاستثمارات الأجنبية الأخرى	الإجمالي
2007	179,370.3	12,591.0	324,921.5	516,882.8
2008	197,951.4	13,052.3	323,204.0	534,207.8
2009	202,114.2	14,860.4	319,170.1	536,144.7
2010	234,398.7	12,103.0	294,251.2	540,752.9
2011	260,646.6	13,356.1	319,766.3	593,769.0
2012	295,756.2	55,164.9	291,249.0	642,170.1
2013	331,593.4	69,728.9	290,575.1	691,897.4
2014	372,226.0	73,876.7	329,147.3	775,249.9
2015	403,607.8	108,117.2	324,772.9	836,497.9
2016	438,857.3	161,820.7	448,686.9	1,049,364.9

المصدر: الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء ص8 2014م

الجدول رقم (16) الاستثمار الأجنبي المباشر لأبرز عشر دول 2010-2016م (مليون درهم)

الدولة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
بريطانيا	35,076.3	40,944.8	40,769.9	46,167.3	72,553.4	57,647.0	55,167.3
الهند	2,458.8	14,795.5	17,682.4	21,237.4	24,207.2	23,366.4	22,552.5
أمريكا	5,120.0	9,912.9	11,374.3	11,628.0	19,012.8	17,933.2	17,453.4
فرنسا	4,806.9	13,415.7	15,712.3	18,690.1	17,824.2	20,747.5	20,724.2
السعودية	5,720.8	12,018.8	13,605.1	15,468.6	16,179.9	17,373.1	17,768.8
النمسا	931.0	1,264.9	1,415.8	9,594.6	15,334.6	14,453.7	11,221.7
اليابان	13,800.0	14,056.1	15,300.8	14,578.3	14,467.9	14,452.8	12,000.4
جزر العذراء البريطاني	439.8	6,139.2	6,221.0	6,080.9	13,635.7	11,076.5	10,281.6
سويسرا	3,729.0	9,117.0	12,047.4	12,288.7	13,149.1	11,737.7	10,290.1
الكويت	11,303.5	10,670.7	10,796.2	13,786.5	12,797.7	11,558.9	10,388.1

المصدر: الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء ص8 2014م

جزر العذراء البريطانية بالإنجليزية British Virgin Islands هي أراضٍ تابعة للمملكة المتحدة وراء البحار تشتمل على أكثر من 50 جزيرة واقعة في الكاريبي، شرق بورتوريكو والجزر العذراء الأمريكية، وقد كانت جزءًا من الإمبراطورية الهولندية، ثم احتلت الجزر بواسطة بريطانيا في 1672م.

عاصمة الجزر هي رود تاون .الجزر تحكم بواسطة ملكة بريطانيا إليزابيث الثانية، ينوب عنها الحاكم ديفيد بيري .اللغة الإنجليزية هي اللغة الرسمية للجزر. مساحتها 153 كم2، وعدد السكان فيها 22016 نسمة عام2005 م . عملتها الدولار الأمريكي.

مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي:

تهتم دولة الإمارات اهتماماً بالغاً بكافة النشاطات والقطاعات الاقتصادية وخصوصاً الناجمة عن تنويع مصادر الدخل وسعيها نحو التخلي عن الاعتماد على سلعة النفط.

ويعود أسباب اخفاقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنظر الباحث إلى ثلاثة عوامل رئيسة، وهي:

1- الفساد المالي والإداري.

2- عدم وجود أراضي بمساحات كبيرة مخصصة للأنشطة الاستثمارية وإن وجدت في اليمن كمسمى مناطق استثمارية وصناعية فهي محل خلاف وصراع سياسي.

وأخيراً

3- عدم وجود بنية تحتية كبيرة لاستقبال الاستثمارات الأجنبية من كهرباء ومياه ومطارات وموانئ متقدمة وطرق وجسور.

ولعل من أكثر التجارب قرباً لليمن هي تجربة مصر نظراً للتقارب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والبيئي وغيرها من وجهة نظر الباحث.

البحث الرابع-مؤهلات اليمن في تنويع مصادر الدخل:

تمتلك اليمن العديد من المؤهلات التي تستطيع من خلالها استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي من خلاله يتم الحصول على المصادر المختلفة للدخل، لما للاستثمار الأجنبي من دور مهم في تطوير البنية التحتية للاقتصاد وتطوير القاعدة الهيكلية له، ورفع معدلات النمو الاقتصادي ونمو القطاعات الاقتصادية المختلفة، وإيقاف هجرة واستنزاف الخبرات والكوادر والعقول الوطنية التي تشكو منها البلاد النامية بما توفره من فرص وظروف عمل تنافس فرص العمل التي تسعى إليها هذه الخبرات خارج البلاد. وعلى أساس ذلك يمكن توضيح مؤهلات الجمهورية اليمنية على النحو الآتي:

1-الموارد الطبيعية: الموارد الطبيعية الرئيسة في اليمن هي النفط والغاز الطبيعي فضلا عن الأراضي المنتجة زراعيا في الغرب، إضافة إلى الموارد الطبيعية الأخرى وتشمل الأسماك والمأكولات البحرية والملح الصخري، والرخام، إضافة إلى ودائع طفيفة من الفحم والذهب والرصاص والنيكل والنحاس.

2-الموقع الجغرافي: يتميز موقع اليمن البحري بأنه يتكون من جبهتين مائيتين بالإضافة إلى تحكمه بمضيق باب المندب أحد المضايق المائية المهمة باعتباره عنق الزجاجة بالنسبة للبحر الأحمر، والذي يتحكم بالطرق التجارية بين الشرق والغرب، ويمر عبره 3,3 مليون برميل نفط يوميا بما نسبته 4% من الطلب العالمي على النفط، وتمر عبره 21 ألف سفينة سنويا وتمثل الشاحنات التجارية التي تمر عبر الممر بما يعادل 10% من التجارة العالمية مما يجعله يحتل المرتبة الثالثة عالميا بعد مضيق هرمز ومضيق ملقا من حيث كمية النفط التي تعبره يوميا، مما زاد أهميته الإستراتيجية، وزاد من قيمته الاقتصادية، حيث يتيح لليمن التوسع في علاقاتها السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، ويمنحها حدوداً طبيعية مثالية لما يشكله البحر من عازل طبيعي بين اليمن، وغيرها، باعتبار أن حماية الحدود البحرية أقل كلفة إذا قورنت بمتطلبات الحماية للحدود البرية الواسعة، والتي تحتاج إلى قوة كبيرة للدفاع، كما يعطيها الأمان لتجارتها الدولية إذا ما تعرضت جبهاتها الأخرى لأي تهديد، كما يمتلك اليمن العديد من الجزر ذات الموقع الهام، والتي تضاعف من الأهمية الإستراتيجية للموقع البحري، لما تمنحه من ميزه الانتشار، والتوزيع للمراكز التجارية، والقواعد البحرية، والجوية، فجزيرة سقطرى مثلا تشكل عقبة للقفز إلى البر الآسيوي(الجزيرة العربية) وإلى البر الإفريقي بالإضافة إلى وقوعها على طريق هام لنقل النفط العالمي عن طريق باب المندب وقناة السويس.

وتمتد الجبهة البحرية لليمن على مسافة قدرها (2500 كم) أي أن كل كيلو متر من المساحة يقابله 182.2 كم2 وبمقارنة هذا المعدل بالمعدل العام للوطن العربي، والذي يبلغ 610/1 كم2 نجد بأن سواحل اليمن طويلة نسبيا، ما يجعل مختلف المناطق السياحية قريبة من السواحل.

3-الموارد البشرية: البشر هم الثروة الحقيقية والأهم لتطور المجتمعات، فالإنسان هو غاية التنمية البشرية ومحورها وتشير ورقة صادرة عن وزارة العمل إلى أن عدد السكان في سن العمل(15) سنة وأكبر خلال الفترة الزمنية 2013-2014م (13400000)ثلاثة عشر مليوناً وأربعمائة ألف عامل ، حيث بلغت نسبة الرجال منهم أكثر قليلاً من النصف 8.50 % من أصل عدد السكان الذي بلغ (26687000) ستة وعشرين مليوناً وستمائة وسبعة وثمانين ألفاً حسب الإحصائيات في ورقة العمل الصادرة في العام2015م، بمعدل نمو سكاني بلغ 7.3 %سنوياً. وقد بلغت نسبة المشاركة في قوة العمل 3.36 .%غير أن نسبة مشاركة الرجال كانت أكبر كثيراً من نسبة مشاركة النساء 8.65% للرجال و0.6 %للنساء حسب مسح القوى العاملة لعام 2013-2014م. وقد مثلت نسبة القوى العاملة الذين أكملوا التعليم الثانوي وما بعده أقل من الثلث، كما تأثر حوالى 4.3 %من السكان العاملين من غياب التطابق في ما بين التحصيل العلمي والمهارات المطلوبة في عملهم الرئيسي، وبلغ إجمالي العمالة 2.4 ملايين شخص لم تتجاوز نسبة النساء منهم 7 .%وقد استأثر القطاع غير المنظم (غير المهيكلة) بالسواد الأعظم من العمالة 3.73 %وبلغت نسبة السكان العاملين الذين سبق لهم أن انخرطوا في العمالة غير الرسمية (غير المنظمة)أكثر من 81 % بما في ذلك حوالي 8 %عملوا في عمالة غير رسمية داخل مؤسسات ومشاريع القطاع الرسمي ووحدات إنتاج أخرى رسمية. وقد أكد مسح القوى العاملة لعام 2013-2014م أن حوالي نصف الأفراد العاملين مستخدمون يعملون عند غيرهم وحوالي 2.42% كانوا إما يعملون لحسابهم الخاص أو عمال مساهمين في إطار أسرهم، كما تركزت العمالة بصورة كثيفة في قطاع الخدمات 6.55% وتحديداً في التجارة 7.22 %والإدارة العامة 7.12.%أما الزراعة فقد ساهمت بنسبة 2.29 %من إجمالي العمال مقارنة بنسبة 5.14 %لقطاع الصناعة. ووصل معدل البطالة العام إلى 5.13 % وهو يرتفع كثيراً في أوساط النساء 1.26 %عنه في أوساط الرجال 3.12.%إن معدل بطالة الشباب والذي بلغ 3.25 %كان تقريباً ضعف متوسط البطالة على المستوى الوطني، ولو أنه تناوبت على هؤلاء الشباب فترات بطالة أقصر نسبياً مما هي عليه الحال في أوساط الكبار.

ومن خلال ما تمت الإشارة إليه يصل الباحث هنا إلى أن اليمن يزخر بكوادر بشرية نشطة ستسهم في تعزيز تنويع مصادر الدخل حيث تعد الموارد البشرية المؤهلة والنشطة من أهم ركائز تدعيم تنويع مصادر الدخل في البلدان المتقدمة.

4-دور القطاع الخاص:

الاستثمار في الزراعة:

تمتلك اليمن مساحات واسعة وأراضي زراعية خصبة تؤهلها نحو الاكتفاء الذاتي من الغذاء إذا ما استثمرت بالشكل الصحيح وفق دراسات وخطط سليمة؛ حيث تشهد أسواق الغذاء حالياً في الألفية الثالثة تضخم في أسعار الموادّ الغذائيّة، ولارتفاعها تأثير كبير على الاقتصاد العالمي إذ يتسبب في تعطيل التّجارة الدولية في كل من البلدان المتقّدمة والّنامية، ويكون تأثيرها كبيرًا على المستهلكين ذوي الدخل المنخفض، مما أوصل أكثر من 44 مليون شخص إلى الفقر المدقع في عام 2011م و2012م، ومن المتوقع أن يصبح سكان العالم 9مليارات في عام 2050م حسب ما تشير إحصائيات الأمم المتحدة في نشراتها الدورية، وهذا يعني زيادة الطلب على الغذاء حيث سيحتاج العالم إلى زيادة أكثر من 70%من الإنتاج لتلبية الزيادة الحقيقية، وتقدر منظمة الصحة العالمّية احتياجات الاستثمار في إنتاج الغذاء لتلبية الطلب المتزايد عليه ب 83مليار دولار سنويا -http://www.world-nuclear.org)، في حين يجب أن تتضمن الرؤية الزراعية المستدامة الأهداف الثّلاثية للأمن الغذائي والاستدامة البيئية والفرص الاقتصاديّة والاهتمام بالحيازة الصغيرة، حيث تبلغ 85%من مزارعي العالم وينتجون 70%من الغذاء العالمي و يتطلب إدخال التكنولوجيا المحسنة لدعم هذه المزارع الصغيرة سياسات حكومية والتزامات حقيقية لاستبدال الممارسات الزراعية التي عاف عليها الزمن لتحقيق الجودة في الإنتاج الزراعي لمواجهة المستقبل وتحقيق استدامة زراعية(**البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لأعوام متفرقة**).

ويخسر الاقتصاد العالمي بما يعادل ثلث إمدادات العالم بالغذاء بسبب التّالف من المحاصيل على مستوى التّجزئة والمستهلك، ولكن جزءاً كبيراً من التلف يحدث بعد الحصاد على مستوى المزرعة، وخاصة في البلدان النامية بسبب وجود عدد من العوامل بما في ذلك عمليات الحصاد القديمة، والتّخزين، والنّقل وعدم وجود مرافق التّبريد الكافية، ولمعالجة هذا التّالف الذي يشكل نسبة كبيرة من الانتاج يتطلب الأمر إجراء مراجعة للنظم المعمول بها في الزارعة واستثمار كبير في البنية التّحتية التي تشجع على الاستفادة من الطرق الحديثة في الزارعة من البذور حتى المستهلك(**تقرير التنمية البشرية، 2018**)، فيمكن للحكومات أن تعمل على تحسين مستوى العائد عن طريق البحث العلمي والتّكنولوجيا الحيويّة من خلال تطوير البذور ذات الإنتاجية العالية، وتحسين مغذيات التربة المعدنيّة، بالإضافة إلى إنشاء شبكات تعاونية تهدف إلى مساعدة صغار المزارعين على الوصول إلى رأس المال والأسواق مع تجنب زيادة التكاليف الاقتصادية والتشغيلية لتوسيع قاعدة الأصول المملوكة مباشرة الخاصة بهم، بالإضافة إلى شراكة حقيقية بين القطاع العام والخاص من أجل الوصول إلى الأهداف المنشودة في تحقيق استدامة غذائية.

1-الاستثمار في الطاقة المتجددة (الطاقة البديلة): تعيش اليمن منذ العام 2011م في وضع فوضى عارمة، أدت إلى حرب أهلية في العام 2015م رافق ذلك فيما بعد تدخل عسكري خارجي، ونتيجة لهذا الصراع انقطعت الكهرباء عن معظم مناطق اليمن، التي كانت تتغذى من الشبكة العمومية، التي كانت متوفرة بشكل جزئي سابقاً عن الغالبية العظمى من المواطنين اليمنيين، كبديل لهذا اتجه المواطنون في سابقة لا مثيل لها عالميا إلى استخدام مصادر الطاقة البديلة، والتي ساهمت في توفير الطاقة وتقديم مصادر لرفع مستوى المعيشة رغم الحرب.

يوثق هذه التقرير الثورة الشمسية في اليمن عن طريق حساباتنا الخاصة وباستخدام استبيانات جديدة، وبعد بحث عميق وموسع في المصادر المتوفرة. يسرد هذا التقرير الوقائع ويحدد كذلك العوائق الماثلة في طريق الإمداد الكهربائي الشمسي المتمثلة في وجود مضائق (عنق زجاجة) في العديد من الأقسام في قطاع الطاقة الشمسية، والتي تمنع توسع انتشار الطاقة الشمسية في البلد. ينتهي المقال بتوصيات متعددة للفاعلين الدوليين والمحليين، شارحا كيفية تحقيق تقدم في عدة مجالات كمحاربة الفقر، الوصول للطاقة، وحماية البيئة من خلال الدعم الموجه والمشاريع المصاحبة والمناسبة.

ظهر في السنوات الأخيرة مجال عالمي جديد أصبح متعارف عليه أدى إلى اتجاه العديد من المستثمرين إلى الاستثمار فيه وهو الطاقة الشمسية أو الطاقة البديلة أو المتجددة؛ حيث تمتلك الطاقة المتجددة العديد من الإمكانيات التي تساعد في التخفيف من تغير المناخ العالمي، وتحسين ظروف البيئة المحلية، والحد من الفقر، كما أن معظم البلدان النامية والمتقدمة بشكل سواء اتجهت نحو هذه الطاقة، التي عملت على حل مشكلات الطاقة الكهربائية، واليمن جزء لا يتجزأ من هذا العالم حيث تسعى نحو تأمين احتياجاتها من نقص الطاقة الكهربائية بالاتجاه نحو الطاقة البديلة، حيث إنها طاقة متجددة وغير ناضبة ولا توجد لها مضار على الإنسان وتعتبر صديقة للبيئة من حيث انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون؛ لذا فإن الاستثمار في هذه الطاقة يحتاج إلى إعطاء الممولين الضمانات والحوافز اللازمة والكافية لتحويل الاستثمارات بعيداً عن انبعاث الكربون في التقنيات التقليدية للاستثمار على نطاق واسع في أنظمة الطاقة النظيفة، غير أّن صعوبات كبيرة تعترض مثل هذا النوع من الاستثمارات وأهمها مسألة التمويل ومخاطر هذه الاستثمارات بالإضافة إلى سوق هذه الطاقة.

الاستنتاجات والتوصيات:

أولًا- الاستنتاجات:

1- اتضح من الدارسة أن للاستثمار الأجنبي دورًا مهمًا في تطوير البنية التحتية للاقتصاد من ناحية، وتطوير القاعدة الهيكلية للاقتصاد بشكل عام، كما يسهم في تنويع مصادر الدخل ورفع معدلات النمو الاقتصادي ونمو القطاعات الاقتصادية المختلفة من جانب آخر.

2- تبين أن للاستثمار الأجنبي المباشر دورًا بارزًا في إيقاف هجرة واستنزاف الخبرات والكوادر والعقول الوطنية التي تشكو منها البلاد النامية بما توفره من فرص وظروف عمل تنافس فرص العمل التي تسعى إليها هذه الخبرات خارج البلاد.

3- نوكد أن رغبة النظام السياسي لأي بلد توثر إيجابًا في تنويع مصادر الدخل فيه، وكذلك السعي نحو الوصول إلى تحقيق وتنويع عدد أكبر من مصادر الدخل الأساسية التي من شأنها أن تعزز قدراته الاقتصادية ضمن إطار التنافس العالمي.

4- يظهر من خلال تجارب الدول أن تنويع مصادر الدخل تتفاوت من دولة إلى أخرى بحسب طبيعة الدولة وثرواتها التي تمتلكها ومدى قدرة الكادر البشري ومستوى التعليم والخبرة وغيرها. وبالتالي فإن دور الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد على تعزيز التنمية الاقتصادية وتنويع الهيكل الاقتصادي وهذا ما يجعله من بين أهداف سياسة تنويع مصادر الدخل.

5- اتضح أن جمهورية مصر من أنجح الدول النامية التي حققت قفزة نوعية في مجال تنويع مصادر الدخل وتنويع القطاعات غير النفطية، حيث لعب الاستثمار الأجنبي المباشر في جمهورية مصر العربية دورًا في غاية الأهمية على كافة الأصعدة الاقتصادية المتنامية.

6- أظهرت الدراسة من خلال التجربة المصرية في تنويع مصادر الدخل أن هناك إرادة سياسية جادة ساهمت إلى حد كبير من تحويل العوائد النفطية المتواضعة إلى هياكل اقتصادية واجتماعية متطورة توفر لها القواعد اللازمة للانطلاقة نحو تنويع مصادر الدخل فيها من خلال الاستفادة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

7- تبين من الدراسة أن دولة الإمارات العربية المتحدة من أغنى الدول العربية وأن دخل الأفراد فيها مرتفع مقارنة بالبلدان العربية الأخرى، كما أنها إحدى الدول البترولية التي يعتمد اقتصادها بصفة أساسية على النفط ومشتقاته، وقد تبنت الإمارات في السنوات الأخيرة إستراتيجية تنويع مصادر دخلها بهدف الحد من الاعتماد المفرط على النفط.

8- أظهرت الدراسة بأن اليمن يفخر بموارد بشرية نشطة ستسهم في تعزيز تنويع مصادر الدخل؛ حيث تشكل الموارد البشرية المؤهلة والنشطة أهم ركائز تدعيم تنويع مصادر الدخل في البلدان المتقدمة.

9- اتضح بأن اليمن يتميز بموقع بحري ملائم للاستثمارات الأجنبية؛ وذلك لأنه يتكون من جبهتين مائيتين بالإضافة إلى تحكمه بمضيق باب المندب أحد المضايق المائية المهمة باعتباره عنق الزجاجة بالنسبة للبحر الأحمر، والذي يتحكم بالطرق التجارية بين الشرق والغرب.

10- تؤكد أن الجمهورية اليمنية تمتلك العديد من الجزر اليمنية ذات الموقع الهام، والتي تضاعف من الأهمية الإستراتيجية للموقع البحري، لما تمنحه من ميزه الانتشار، والتوزيع للمراكز التجارية، والقواعد البحرية، والجوية، فجزيرة سقطرى مثلا تشكل عقبة للقفز إلى البر الآسيوي الجزيرة العربية وإلى البر الإفريقي بالإضافة إلى وقوعها على طريق هام لنقل النفط العالمي عن طريق باب المندب وقناة السويس.

11- اتضح بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يُسهم في ضخ رؤوس الأموال في الاقتصاد الوطني، وإنشاء المدن الصناعية وإقامة المشاريع الاستثمارية وإيجاد حل لمشكلة البطالة، وتحسين الإنتاجية من خلال ما يجلبه الاستثمار من تكنولوجيا ومعدات حديثة، والتي بدورها تؤدي إلى تنويع مصادر الدخل، لذا فإن الجمهورية اليمنية تستطيع الاستفادة من التجارب الدولية في تعزيز ذلك.

ثانيًا- التوصيات

1- توصي الدراسة بإرساء قواعد وأسس اقتصاد حقيقي وفك الارتباط بأشكال الاقتصاد الريعي، الذي يعتمد على السلعة الواحدة وينعكس ذلك على إعادة التوازن في قطاع التجارة الخارجية وإصلاح اختلالاته الهيكلية بصورة تسهم في التخفيض التدريجي للتبعية للمنتج الواحد بمختلف أشكالها والاتجاه نحو إيجاد بدائل تنموية متنوعة من خلال عملية تنويع مصادر الدخل كلا حسب طبيعة وظروف وخصائص بلده.

2- العمل على إيجاد قطاعات اقتصادية متنوعة لم تكن موجودة من سابق، كونها عوامل تساعد على تنويع دخولها الاقتصادية؛ حيث إن التنويع يجعلها في مأمن من الأزمات الاقتصادية التي تطرأ نتيجة اعتمادها على مورد اقتصادي واحد لما له من عواقب محمودة على مستوى الاقتصاد الكلي ككل.

3- يجب على الحكومة اليمنية الاستفادة من التجارب الدولية في تحسين ببيئتها الاقتصادية المتنوعة وبنيتها الأساسية وموارادها البشرية المؤهلة التي تكفل سيولة الاستثمار فيها، ووضع الأطر والتشريعات المناسبة لدعم هذا التوجه الاقتصادي المفتوح ولتشجيع الاستثمار الأجنبي الذي يزداد تناميًا عامًا بعد عام وهو ما نلاحظه من نهضة تنموية.

4- توصي الدراسة بأن توضح الحكومة اليمنية الامتيازات التي يمنحها قانون الاستثمار للشركات والأشخاص الراغبين في توجيه استثماراتهم الأجنبية إلى البلد؛ لأن هذه الامتيازات تمثل عامل اطمئنان للطرف الأجنبي للاستثمار في الدولة ولكن المستثمر الأجنبي في الغالب لا يغامر بالاستثمار في أي دولة إلا إذا رأى تطبيق قانون الاستثمار على المستثمر المحلي أو المستثمر الأجنبي الموجود في الدولة نفسها.

5- السعي من أجل تنمية القطاعات الجاذبة إلى جانب القطاعات التقليدية، مثل: قطاع الطاقة والصناعات التحويلية، وفتح المجال للاستثمارات الأجنبية في جل الأنشطة الاقتصادية (قطاع الخدمات مثلًا) لتجنب التركيز الاقتصادي والاستفادة من الخبرات والتكنولوجيات والتقنيات الحديثة المستعملة فيها.

6- إقرار سلسلة من الإصلاحات المتعلقة بالجانب الإداري والقانوني، بالإضافة إلى تعزيز دور القطاع الخاص بما يضمن مشاركة أكبر لهذا القطاع في عملية التنمية.

7- ضرورة تبني سياسة تهدف إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر التي من شأنها أن تعمل على إحداث قفزة نوعية في

التنمية خارج مجال المحروقات، لأنه يُسهم في ضخ رؤوس الأموال في الاقتصاد الوطني، وإنشاء المدن الصناعية وإقامة المشاريع الاستثمارية وإيجاد حل لمشكلة البطالة، وتحسين الإنتاجية.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا-الكتب:

1- أبو قحف، عبد السلام (1991) ***اقتصادات الاستثمار الدولي***، (الطبعة الأولى، مطبعة المكتب العربي الحديث للنشر، الإسكندرية، مصر).

2- البابا، طلال (1983) ***قضايا التخلف و التنمية في العالم الثالث***،(الطبعة الثانية، دار الطليعة للنشر، بيروت، لبنان).

3- عليوش، قربوع آمال (1999) ***قانون الاستثمارات في الجزائر***، (الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر).

4- محمد، عبد العزيز عبد الله(2005) ***الاستثمار الأجنبي المباشر***،(الطبعة الأولى، دار النقاش للنشر والتوزيع، عمان، الأردن).

5- مندور، أحمد محمد، أحمد رمضان نعمة الله (1996م)، ***المشكلات الاقتصادية للموارد والبيئة***،(بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية مصر).

6- نصر، عبد المحمود محمد ، (1996م) ***الاقتصاد الكلي "النظرية المتوسطة***"(الطبعة الأولى، دار الزوايا العلمية للنشر، الجزائر).

ثانيًا- أبحاث المجلات العلمية المحكمة:

7- باهي، موسى (2016م) ***التنويع الاقتصادي كخيار إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية*** –حالة البلدان المنتجة للنفط، *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية*، المجلد الرابع، العدد الخامس.

8- بللعماء أسماء، ودحمان عبد الفتاح (2018م) ***إستراتيجية تنويع مصادر الدخل في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية***، *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية*، المجلد 7 العدد 1، الجزائر.

9- بن حدو، أمينة، عبدوس عبد النور (2019م) ***أثر الاستثمار الأجنبي على التنويع الاقتصادي بدول المغرب العربي*** *(الجزائر، المغرب، تونس)* دراسة قياسية خلال الفترة 1995م-2015م، *مجلة البشائر الاقتصادية*، المجلد 5 العدد 2.

10- جاسم، محمد سامان (2017م) **العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في العراق بعد 2003م**: الواقع والطموح، *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية*، المجلد 23، العدد 101 جامعة بغداد كلية الادارة والاقتصاد، العراق

11- جميل، هيل عجمي (1999م) **الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية**، الحجم والاتجاه والمستقبل، مركز *الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية*.

12- حسين، معاوية أحمد(2014م) **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربي**، *مجلة جامعة الملك عبد العزيز*، الاقتصاد والإدارة، المجلد 28، العدد 2.

13- رحيم، حسين، (2010م) **التنمية الريفية بالجزائر: بديل تنموي إستراتيجي**، *مجلة الدراسات والبحوث في التنمية الريفية*، المجلد 3، العدد 2، جامعة البشير الإبراهيمي- الجزائر.

14- سحر قاسم (2019م) **الآليات الواجب توافرها لانتقال العراق من الاقتصاد المغلق إلى الاقتصاد المفتوح**، *مجلة المديرية العامة للإحصاء والأبحاث* قسم الاقتصاد الكلي والسياسات النقدية.

15- شهر زاد، رغيب (2005م) **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع وآفاق**، *مجلة العلوم الإنسانية*، جامعة محمد خيضر، العدد8، المجلد1.

16- عاطف، لأفي مرزوق (2003م) **التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والدلائل**، *مجلة الاقتصادي الخليجي*، المجلد11، العدد 24.

17- غيلان، مهدي سهر (2007م) **دور القطاع الزراعي في سياسة التنويع الاقتصادي للعراق**، *مجلة جامعة كربلاء*، العراق المجلد5، العدد2.

18- فخري، عوني محمد (2009م) **"دور الاستثمار الأجنبي في تفعيل الاقتصاد العراقي"** *مجلة دراسات اقتصادية* المجلد 4، العدد 21.

19- كامل مبرك، علي مكيد (2021م) **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنويع مصادر الدخل الوطني، دراسة قياسية لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال 1990م-2018م**، *مجلة دراسات العدد الاقتصادي*، المجلد 12، العدد 1.

20- ماجد، أحمد (2016) **دراسة اقتصاد الإمارات مؤشرات إيجابية وريادة عالمية**، *مجلة ووزارة الاقتصاد الإمارات العربية المتحدة*.

21- **مجلة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار**، العام الثاني والثلاثون العدد الفصلي الثاني (أبريل- يونيو2015م)

22- **مجلة ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات**، العام الثاني والثلاثون العدد الفصلي الثاني، أبريل-يونيو2014م

23- هادي، بشير (2019م) **دور وأهمية التنويع الاقتصادي في العراق الشروط والآليات** مركز *دراسات البصرة والخليج العربي* العراق الدراسات الاقتصادية.

24- وسيلة، سعود، فرحات عباس (2017م) **تجربة الإمارات العربية المتحدة في الانتقال إلى الاقتصاد المتنوع** *مجلة جديد الاقتصاد*، العدد 6.

ثالثًا-الأطاريح والرسائل العلمية:

25- أحمين، شفير (2010م) ***الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر***، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.

26- أبو نصرو، حميد (2019م) ***أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم التنويع الاقتصادي في الدول النفطية*** دراسة قياسية للفترة 2000م-2016م لحلتي الجزائر والمملكة العربية السعودية"، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر.

27- قابوش، فريال (2018م) ***أثر تنويع مصادر الدخل على النمو الاقتصادي في الجزائر 1990-2015***، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير جامعة أم البواقي، الجزائر.

28- بوغنيسة محمد، عبد الرحيم بن جاب الله (2016م) ***آليات تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الوطني حالة الجزائر***، رسالة ماجستير جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر.

29- سورية، زرقين (2018م) ***دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر***، أطروحة دكتوراة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

30- قاسم، محمد فؤاد، (2011م) ***محددات التنوع الاقتصادي في الجزائر***، رسالة ماجستير جامعة تلمسان، الجزائر.

31- منصوري، لزين، (2008م) ***آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية***، أطروحة دكتوراة ، جامعة البليدة 2 الجزائر.

رابعًا- التقارير الإحصائية:

32- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، **تقرير التنمية البشرية لأعوام متفرقة**.

33- **تقرير التنمية البشرية**، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، نهضة الجنوب،2013 م الفصل الأول.

34- الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء ***كتاب الإحصاء السنوي*** للعام 2015م.

35- جمهورية لبنان، التقرير العالمي للاقتصاد في الشرق الأوسط **"دور الاستثمار العربي البيني والاستثمارات الأجنبية المباشرة في زيادة فرص العمل "** (إدارة التنمية الاقتصادية والعولمة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا) (الإسكوا)الأمم المتحدة بيروت- 2008م.

36- جمهورية مصر العربية، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية المصرية الكتاب الإحصائي السنوي لعام 2016م.

37- **دولة الإمارات العربية المتحدة، الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء 2014م**

38- **دولة الإمارات العربية المتحدة**، وزارة الاقتصاد، **التقرير الإحصائي السنوي لعام** 2016م

39- دولة الكويت، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **"تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية** لعام 2002م".

40- دولة الكويت، تقرير التنمية العربية، **التنويع الاقتصادي مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية**، الإصدار الثالث، المعهد العربي للتخطيط، مارس2018 م.

مواقع الإنترنت

1- http://www.world-nuclear.org

2- https://ar.wikipedia.org/wiki

3- www.egypty.com/egyptana/constitution

4- www.petroleum.gov.eg